

القمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي

مشروع خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود

1 - معلومات أساسية

تعتبر النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وتنوعها البيولوجي الأساس للنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة ورفاه الإنسان في أفريقيا. غير أن الكثير من النظم الإيكولوجية في المنطقة تواجه تدهورا شديدا يؤدي إلى تدهوي التنوع البيولوجي أو فقده وإعاقة أو توقف وظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها، وبالتالي يهدد قدرة أفريقيا على تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المذكورة فيها. ويؤثر تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على سبل عيش البشر، والهوية الثقافية للمعارف التقليدية للمجتمعات والقدرة الإنتاجية للاقتصادات الأفريقية على النحو المبين في التقارير الأخيرة من المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES، 2018). وتشمل الدوافع المباشرة لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية التغيير في استخدام الأراضي وتحويل الغابات، والمراعي، والأراضي الرطبة وغيرها من المناطق الطبيعية لإنتاج الأغذية والتنمية الحضرية ضمن جملة أسباب. وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية يتسارع بدرجة عالية من جراء تغير المناخ، والنمو السريع للسكان، وعدم تخطيط الحضرنة، والبنية التحتية والتنمية الصناعية، والتلوث والنفايات والطلب المتزايد على الخدمات (بما فيها المياه، والأغذية وإمدادات الطاقة).¹

ولاحظ التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأفريقيا الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أن الاستثمار في تجنب تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية وفي أنشطة الاستعادة يكون سليما من الوجهة الاقتصادية. وبينما وصلت تكلفة تدهور الأراضي على المستوى العالمي إلى حوالي 490 بليار دولار أمريكي في السنة، فهي أعلى بكثير عن تكلفة الإجراءات لمنع حدوثه (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، 2013، دي غروت وآخرون 2013). فالمنافع، بما في ذلك منع فقدان الأنواع وانقراضها، والحفاظ على الخدمات الرئيسية للنظم الإيكولوجية والهويات البيولوجية الثقافية، يمكن أن تعزز من القدرة على الصمود. وتسهم استعادة الأراضي بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (، 2016) ويمكن أن تشكل حلا للتكيف مع المناخ والتخفيف من حدته عن طريق تحسين عزل ثاني أكسيد الكربون والدورة الهيدرولوجية (اليونيب، 2015). ويعتبر هذا مهما بصفة خاصة في النظم الإيكولوجية الهشة التي يمكن أن تسهم استعادة الأراضي إلى منع الانهيارات الأرضية والحد من الأضرار من تغير المناخ والأحداث القاسية.

ولتنفيذ المادة 8(و) من اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)² وتحقيق الهدفين 14 و 15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، هناك حاجة إلى بذل جهد متسق وتعاوني لدعم وتيسير وزيادة وتمويل وتنفيذ أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على أرض الواقع. وقد قام مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وخصوصا من خلال مقرراته 16/11 و 19/12 و 5/13 بحث الأطراف وتشجيع الحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة، وكذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة المعنيين، على تعزيز ودعم واتخاذ إجراءات من أجل استعادة النظم الإيكولوجية، من بين جملة أمور، من خلال، وحسب الاقتضاء، الاستفادة من خطة العمل قصيرة الأجل بشأن استعادة النظم الإيكولوجية كإطار مرن وفقا للظروف الوطنية.

¹ <https://undocs.org/AMCEN/SS.VII/3>

² تنص المادة 8(ز) على أن يقوم كل طرف متعاقد، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، "بإصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة وإعادتها إلى حالتها الطبيعية وتشجيع إعادة الأنواع المهددة إلى أوضاعها السوية بجملة أمور منها وضع خطط أو استراتيجيات الإدارة الأخرى وتنفيذها".

وفي عام 2016، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مقره 5/13 خطة عمل قصيرة الأجل بشأن استعادة النظم الإيكولوجية، كإطار مرن ويمكن تكيفه مع الظروف الوطنية والتشريعات الوطنية لإجراءات فورية نحو تحقيق الأهداف 5 و12 و14 و14 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والهدفين 4 و8 من الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، والأهداف والغايات الدولية الأخرى المتفق عليها، ولاسيما الأهداف المحددة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو في الاستراتيجيات والخطط الأخرى ذات الصلة. والأنشطة الرئيسية الأربعة في الخطة تتضمن: (أ) تقييم فرص استعادة النظم الإيكولوجية؛ (ب) تحسين البيئة المؤسسية التمكينية لاستعادة النظم الإيكولوجية؛ (ج) تخطيط أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية وتنفيذها؛ (د) الرصد والتقييم وإبداء التعقيبات ونشر النتائج. ورحب مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي مع التقدير بالعمل الجاري للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي لإجراء تقييم مواضيعي لتدهور الأراضي واستصلاحها كواحد من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالاستعادة بحلول عام 2020.

والتنوع البيولوجي في أفريقيا هو أحد الأصول الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن استخدامه على نحو مستدام ومنصف للحد من عدم المساواة والفقر في القارة. والمواومة بين خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وأهداف التنمية المستدامة وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي التي ترتبط بحفظ التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لرفاه البشر في أفريقيا، تيسر إعداد مداخلات من شأنها أن تحقق نتائج إيجابية متعددة. وترغب أفريقيا في ضمان أن يبنيتها ونظمها الإيكولوجية سليمة ومحمية لدعم الاقتصادات وسبل عيش المجتمعات القادرة على الصمود أمام المناخ.

وخطة العمل الأفريقية المتعلقة باستعادة المظ الإيكولوجية لأغراض زيادة القدرة على الصمود، تقترح تدابير محتملة للسياسات، وإجراءات استراتيجية، وآليات للتعاون وإجراءات على أرض الواقع لإحداث تقدم في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا. وقد تم تيسير إصدار هذه الوثيقة من جانب أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومختلف الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، ولاسيما نقاط الاتصال الوطنية لاتفاقية التنوع البيولوجي، وأصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك المؤسسات التقنية الحكومية، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتمت مناقشة مشروع العناصر لخطة العمل خلال الاجتماع التحضيري للخبراء لمؤتمر القمة الوزاري الأفريقي للتنوع البيولوجي واجتماع فريق الخبراء للدورة السابعة الخاصة للمؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن البيئة (AMCEN) الذي انعقد يومي 16 و17 سبتمبر/أيلول 2018 في نيروبي. وقد تم تأييدها من الدورة السابعة الخاصة للمؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن البيئة المنعقد في 19 سبتمبر/أيلول 2018. وسيتم تنفيذ الخطة الأفريقية لاستعادة النظم الإيكولوجية بواسطة جميع الدول الأفريقية الأعضاء بتوجيه من الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) بصفتها المؤسسة الرائدة في تيسير وتنسيق ورصد وتقييم الخطة وبالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) وغيرها من المؤسسات.

2 - تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا: الحالة والتحديات والفرص

ألف - الحالة والاتجاهات

في أفريقيا نظم إيكولوجية غنية ومتنوعة، بما في ذلك الصحارى والأراضي الجافة التي لديها نباتات وحيوانات، وأراضي السفانا ذات أكبر تنوع للحيوانات ذوات الحوافر؛ وغابات استوائية رطبة؛ وغابات المنغروف في جنوب موريتانيا، ودلتا السلوم في السنغال، والسودان وبلدان أفريقيا الوسطى؛ والغابات الاستوائية الجافة والرطبة؛ والنظم الإيكولوجية للجزر والنظم الإيكولوجية الساحلية؛ والأراضي الرطبة حول مستجمعات المياه العذبة مثل الأنهار، والبحيرات ومصبات الأنهار، والنظم الحضرية وشبه الحضرية والنظم النظم الإيكولوجية الزراعية؛ والنظم الإيكولوجية البحرية.

غير أنه وفقا للإصدار الثاني من حالة التنوع البيولوجي في أفريقيا، التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد الحفظ في عام 2016 كجزء من استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز نحو تحقيق هدف أيشي للتنوع البيولوجي³ وتقرير التقييم الإقليمي الأخير للمنبر الحكومي الدولي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأفريقيا لاحظ أن

³ <https://www.eldis.org/document/A100651>

معدلات تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي تتزايد. وفي إطار سيناريوهات العمل كالمعتاد، من المتوقع أن ما نسبته 11 في المائة من التنوع البيولوجي سيتم فقده.

وكان لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية أثر بالفعل على وظائف النظم الإيكولوجية على مستوى العالم والقارة الأفريقية تعتبر مهددة بشدة بهذه الظاهرة، وتتزايد معدلات تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المركز العالمي لرصد الحفظ 2016، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية 2018).

وتشير البيانات من مركز البحوث المشترك في الاتحاد الأوروبي (انظر الخريطة) إلى أن نسبة الأراضي المنتجة في أفريقيا (كنسبة مئوية من أراضي الغطاء النباتي) تبلغ 21,5 في المائة، وهي أعلى من المتوسط العالمي (20 < 3 في المائة). وبعض المناطق الأكثر تدهورا تشمل الهامش الجنوبي للصحراء الكبرى بقعة من الأراضي المتدهورة عبر وسط أفريقيا، ومعظم مدغشقر، وبقاع متناثرة في أرم شرق أفريقيا، وحزام مميز على طول مدة الساحل الغربي لجنول أفريقيا، بما في ذلك المناطق الساحلية لناميبيا.⁴

وفي أفريقيا، تشمل النظم الإيكولوجية المتأثرة بالتدهور أساسا ما يلي:

الأراضي الرطبة والأنهار: النظم الإيكولوجية للمياه العذبة تعاني من تهديد وشيك من العوامل المختلفة التي يسببها الإنسان مثل تغير المناخ، وتنمية البنية التحتية غير المستدامة، والتحضر، والسياحة، والتعدين والكثير من أنشطة التنمية غير المخططة على نحو سليم، مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وضرر كثيف على النظم الإيكولوجية الرئيسية، وتلوث المغذيات في المسطحات المائية من جراء الأسمدة، والتأثيرات السامة لمبيدات الآفات على الأنواع غير المستهدفة، والتحات. ويقع عدد من الأنهار الأفريقية تحت تهديد من الطاقة الكهرومائية والتلوث من الري، وتعديات البشر والأنواع الغازية. وهناك حاجة إلى أن يبدأ جميع أصحاب المصلحة في اتخاذ إجراءات استباقية، حتى إذا تضمنت تضحيات، لإدارة الأنهار الأفريقية وحمايتها وحفظها واستعادتها حتى تصبح موارها مستدامة للاستخدام في المستقبل. وتواجه بحيرات عديدة في أفريقيا ضغوطا غير مسبوقة من التلوث من الأراضي والاستخدام غير المستدام لعملية تجديدها الطبيعية. ويشكل إدهال الأنواع الغازية، مثل أسماك الفرخ النيلي في بحيرة فيكتوريا والأعشاب الزنبقية المائية في العديد من البحيرات، تشكل تهديدا رئيسيا لكثير من الأنواع المتوطنة. وتتعرض النظم الإيكولوجية للأنهار أيضا للتهديد من مختلف الأنشطة بما فيها تغيير التدفق (مثلا بناء السدود، والري)، والتلوث، والإدارة السيئة لمستجمعات المياه، والأنواع الغريبة الغازية وتغير المناخ. وتعتبر منطقة وسط بوتسوانا في شمال وسط بوتسوانا، حول نهو بوتسوانا، واحدة من أكثر المناطق تدهورا في بوتسوانا. وفي النيجر، يعاني نهر النيجر من التلوث بأكثر من 2200 متر معكب من النفايات الصناعية من مدابغ الجلود، ومصانع الصابون والزيوت، ومياه الصرف الصحي التي تحتوي على الصبغات، والملوثات اليميائية، والمعادن الثقيلة. ويتدهور قطاع مصايد الأسماك بحدة في أوغندا، وانحصر الإنتاج من 39301 طن في عام 2005 إلى حوالي 15417 طن في عام 2010، نتيجة لانخفاض المصيد، وانخفاض الأرصد، والصيد الجائر وتوسع الأسواق الإقليمية. وتعرض مواقع الأراضي الرطبة بما فيها بعض مواقع رامسار مثل موقع رامسار في موني-بومادزي في غانا. ويمثل التعدين والممارسات الزراعية السيئة ضغطا رئيسيا على النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة. وفي جموب أفريقيا، من بين حوالي 800 نوع من النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة، يتعرض ما نسبته 65 في المائة للتهديد مع ما نسبته 48 في المائة تهديدا حرجا، و12 في المائة معرضة للانقراض و5 في المائة ضعيفة.

النظم الإيكولوجية للغابات: وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (2016)، عانت أفريقيا من أكبر خسارة في مساحة الغابات من عام 1990 إلى عام 2015 بالمقارنة إلى بقية العالم، بالرغم من أن معدل الخسارة في الغابات في أفريقيا قد انخفضة بدرجة كبيرة من عام 2010 إلى عام 2015، بينما انخفضت مساحة الفرد من الغابات من 0.8 هكتارا إلى 0.6 هكتارا للفرد.

⁴ <http://documents.worldbank.org/curated/en/561091468008110938/pdf/691900ESWOP1250LIC00000Invest0Trees.pdf>

ويسبب التدهور في الغابات أنشطة البشر بدرجة كبيرة، مثل: الرعي الجائر، والتوسع في الزراعة، والاستغلال الجائر، وإزالة الغابات. وبصفة خاصة، فقد سببت أنشطة الزراعة الصغيرة النطاق في المناطق الجافة أكبر الآثار على تدهور الغطاء النباتي. ولوحظ التغيير في غطاء الغابات في كثير من البلدان الأفريقية (في غينيا الاستوائية، تتعرض جزيرة بياكو لتهديد شديد من إزالة الغابات إذ أن حوالي 60 في المائة من غابات الأراضي المنخفضة الأصلية تم إزالتها لزراعة الكاكاو ومحاصيل استوائية أخرى. وشهدت مدغشقر تدمير ما يقدر بنسبة 80 في المائة من غاباتها الأصلية؛ وفي أوغندا، انخفض غطاء الغابات من 50 في المائة (12,1 مليون هكتار) من المساحة الكلية للأراضي في عام 1900 إلى ما يقدر بنحو 2,97 مليون هكتار في عام 2012؛ وفي رواندا، انخفضت مساحة الغابات الطبيعية بنسبة 65 في المائة بين السنوات 1960 و2007؛ وفي زامبيا، يبلغ المعدل السنوي لإزالة الغابات في زامبيا بي 79000 إلى 270000 هكتارا من مجموع غطاء الغابات ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الزيادة في معدل التحضر بنسبة 3,2 في المائة سنويا والذي يرجح أن يضاعف معدلات إزالة الغابات مع الحاجة إلى تطوير البنية التحتية في مثل هذه المناطق من قبيل الزيادات في الإسكان، والطاقة، والنقل والري. وفي سيراليون، كانت الآثار البشرية حادة على النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية. ومع سيطرة الغابات (70 في المائة من مساحة الأراضي)، فإن البلد يتبقى فيه الآن أقل من 5 في المائة من الغابات الناضجة). وقد عانت غوريلا غروريلا من انخفاض صادم بنسبة 77 في المائة في أعدادها على مدى العقدين السابقين نتيجة للصيد غير المشروع، والاضطرابات المدنية وفقدان الموائل نتيجة للتعدين. ويعتبر الصيد التجاري لحيوانات الأدغال أكثر تهديد فوري لحفظ الأحياء البرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1 مليار كيلوغرام سنويا أو حوالي 897 كيلوغرام لكل هكتار من مساحة الغابات في السنة).

المناطق البحرية والساحلية: تواجه النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية تهديدا خطيرا من الاستغلال المفرط، وتدهور الموائل وفقدانها، والتحمض والتلوث من المصادر الأرضية، والأنواع الغريبة الغازية وارتفاع مستوى سطح البحر. ويتزايد التهديد لنظم الشعب المرجانية في معظمه نتيجة للتلوث وتغير المناخ ويترك ذلك آثارا بعيدة المدى على مصايد الأسماك والأمن الغذائي والسياحة والتنوع البيولوجي البحري بأكمله. وغابات المنغروف في أفريقيا تخضع للاستغلال المفرط أيضا بشكل خاص وتصبح متدهورة بدرجة كبيرة أو مدمرة بضغوط متعددة على الموارد والتلوث. والموائل في النظم الإيكولوجية البحرية تواجه تهديدات خطيرة نتيجة لتدمير المنغروف، وتدمير الشعب المرجانية، وصيد الأسماك باستخدام المتفجرات وشباك الصيد غير المشروعة. والملوثات المتعددة، بما في ذلك المياه المستعملة والزيت والنفايات الصناعية ونفايات المنازل يتم إغراقها بشكل يسبب تدهور التنوع البيولوجي داخل هذه الموائل. ولا يشكل هذا التدهور التهديد الوحيد للموارد الطبيعية، بل أيضا للمجتمعات المحلية. ويضاعف من هذه المشكلة توسع المدن. ففي أنغولا، مثلا، كان اختفاء غابات المنغروف في خليج لوبيتو بسبب توسع المدن (الصرف والتخلص من النفايات) أدى إلى اختفاء طائر الفلامنغو وإلى تهديد أنواع الأسماك في الخليج. وفي العديد من البلدان، تتعرض السواحل للتهديد بشكل متزايد من انسكاب النفط، وأغلبية مياه الصرف الصحي تذهب إلى البحر دون أن تعالج. والمناطق الساحلية مثل صحراء ساحل إريتريا حيث نجد أربعة أصناف من السلاحف التي تتزايد فيها، فإن بحيرة كورل في أكرا بغانا، وبحيرة الكورل في أكرا يتعرضان لقدر كبير من التهديد.

الجبال الأفريقية: توفر الجبال السلع والخدمات الحيوية ولها أهمية قيمة كأبراج للمياه ومحركات للزراعة، والطاقة المواقع الساخنة للتنوع البيولوجي، ومؤشرات لتغير المناخ ونقاط رئيسية لمعارف الشعوب الأصلية، وهي تواجه تحديات متعددة، وتتأثر أساسا بالحركة النامية السريعة للسكان والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والتي تتفاقم بتغير المناخ. وإزالة الغابات والتوسع في الزراعة في المناطق الجبلية بدون رقابة سليمة للتحديات قد أثرت في سلامة التربة وقوّضت إمكانية احتفاظ الماء في التربة. وفي المناطق الجبلية، تتكرر حالات النهيارات الأرضية والفيضانات، وتتسبب في أضرار كبيرة للبنية التحتية وحيياة البشر في المصب. وتواجه بوروندي ورواندا مثلا تهديدا كبيرا من تدهور الأراضي حيث 76 و 77 في المائة على التوالي من المساحة الكلية للأراضي في كل بلد تواجه مشكلات تدهور خطيرة للغاية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2006). وفي مدغشقر، تحدث إزالة الغابات في المرتفعات الوسطى، زائد عوامل التعرية، من الظروف الجيولوجية الطبيعية وظروف التربة، ونتج عنها تآكل واسع النطاق في التربة، وقد يصل هذا التآكل في بعض المناطق إلى 400 طن للهكتار سنويا. كما أن

المرتفعات الإثيوبية⁵ (لاسيما في منطقتي تيغراي وأمهرة) في الجزء الشمالي من البلاد هي أكثر المناطق تدهورا في أفريقيا وفي العالم (تريفي، 2003)¹ والشريط الأخضر السمنائي والديبواوي بحري يقعان في المرتفعات الوسطى لإريتريا وهي عرضة للتهديد. ويوجد بها بعض من آخر الغابات الصنوبرية الاستوائية والغابات العريضة الأوراق المتبقية على طول منطقة القرن الأفريقي.

المروج الطبيعية في مناطق السافانا والمراعي: تغطي المروج الطبيعية على مسافة 13 مليون كيلومترا مربعا على مدى نصف القارة تقريبا، وهي توجد بشكل واسع في مناطق الغرب والشرق والجنوب الفرعية. غير أن أراضي السافانا والمراعي في كثير من أجزاء أفريقيا تتعرض للجفاف وضغط المياه من الأنشطة البشرية مثل التوسع في الزراعة والمزارع الحرجية، وانتشار الأنواع الغريبة الغازية، والمستوطنات البشرية، وأنشطة التعدين، وغيرها من الأنشطة التجارية والأنشطة الكفافية. وتتمتع النظم الإيكولوجية للمروج الطبيعية في أفريقيا بتنوع حيواني بري كبير يدعم الدخل من السياحة وسبل العيش الكفافية (الأغذية والنباتات الطبية ومواد التشييد)، وذلك بالإضافة إلى الخدمات الثقافية والتنظيمية والداعمة. غير أن هذه النظم الإيكولوجية مهددة بشكل كبير بمستويات التدهور المخيف للنظام الإيكولوجي الذي ينسب أساسا للأنشطة البشرية، ويشمل أساسا الرعي المفرط وإزالة الأشجار كحالات رئيسية للتدهور التي تسهم في تدمير الغطاء النباتي، وفقدان الغطاء، وزيادة التآكل والجريان السطحي، وفقدان خصوبة التربة وبالتالي قلة الإنتاجية في المروج الطبيعية. والآثار السلبية للرعي المفرط وإزالة الأشجار تسهل نزوح و/أو غزو النواع الغريبة وتزايد نشاط النمل الأبيض. ويسرع من هذه الأنشطة تغير المناخ وحرائق الأدغال: في المغرب، من المتوقع أيضا أن يقلل تغير المناخ من محصول الحبوب بنسبة 50 في المائة في السنوات الجافة وبنسبة 10 في المائة في السنوات العادية وأن يؤثر في الإنتاج الحيواني. وفي ناميبيا، دمرت النيران الجامحة وأتلفت حوالي 370,000 هكتار من الغطاء النباتي. وتشكل نيران الأدغال أيضا تهديدا للمنزهات الوطنية مثل ايتوشا وناميب ناولكوفت والمنزهات الأخرى في الشمال الشرقي.

الأراضي الجافة والصحاري في أفريقيا: في الأراضي الجافة والنظم الإيكولوجية للصحاري، بما في ذلك الموجودة في الصحراء الكبرى، وكارو ذات النبات العصاري، وصحراء ناميب، وناماكارو، وصحراء كلهاري والسافانا غير الرطوبية تواجه انخفاض بسبب الاضطرابات البشرية مثل الرعي الجائر، والتعدين، والحصاد غير المشروع، والنباتات العسارية، والأنواع الغريبة الغازية. وتشير التقديرات إلى أن التصحر يؤثر في حوالي 33 في المائة من مساحة الأراضي العالمية وأن أفريقيا هي الأكثر عرضة للتصحر، مع تأثيره على حوالي 45 في المائة من مساحة أراضي أفريقيا، منها 55 في المائة في خطر عالي أو عالي جدا لمزيد من التصحر. ومن المتوقع أيضا أنه بحلول عام 2030، سيزيد عدد السكان في الأراضي الجافة في شرق وغرب أفريقيا بنسبة تتراوح بين 65 إلى 80 في المائة ويمكن لتغير المناخ في نفس الفترة أن ينتج عنه توسع للمنطقة المصنفة على أنها أراضي جافة، وذلك بنسبة تصل إلى 20 في المائة وفقا لبعض السيناريوهات (ADF, 2016).

باء - الفرص والتحديات

إن تدهور النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية في أفريقيا قد خفض الثروة الحقيقية والأصول، والاستهلاك، وإمكانية كسب الدخل بين المزارعين في الأراضي المحلية، والقطاع العام، وقطاع الأعمال الخاص. غير أن هناك قدر كبير من الفرص التي تتجم أو يحتمل أن تتجم من استعادة الأراضي. وتشمل هذه ضمن أمور أخرى زيادة العمالة، وزيادة إنفاق قطاع الأعمال، وتحسين المساواة بين الجنسين، وزيادة الاستثمار المحلي في التعليم وتحسين المعيشة لجميع الشعوب الذين يعتمدون على الأراضي وعلى غيرها من النظم الإيكولوجية. واستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية التي تزيد من حيز الكربون أو تتجنب انبعاثات غازات الدفيئة في الغابات العالمية والأراضي الرطبة والبحار والمروج الطبيعية وأراضي المحاصيل يمكن أن توفر أيضا أكثر من ثلث الأنشطة اللازمة للتخفيف من غازات الدفيئة من حيث التكلفة بحلول عام 2030 للإبقاء على الاحترار العالمي أقل من درجتين مئويتين. وبالتالي، فإن الاستثمار في تجنب تدهور الأراضي وفي استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة

⁵ https://www.researchgate.net/publication/233633604_Effects_of_region-wide_soil_and_water_conservation_in_semi-arid_areas_The_case_of_northern_Ethiopia

يمثل نهجا اقتصاديا حكيما؛ وعامة تتجاوز المنافع التكلفة بكثير. واستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية التي تركز على استعادة وظائف النظم الإيكولوجية الهشة، تدور حول تأمين سبل العيش والطاقة المائية والأمن الغذائي.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: في أكتوبر/تشرين الأول 2015، توصلت البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى اتفاق جوهرى بشأن مفهوم تحييد أثر تدهور الأراضي (LDN)، وأعد للتشجيع على تنفيذ مزيج أمثل من التدابير المصممة لتجنب تدهور الأراضي أو الحد منه أو عكسه من أجل منع الخسائر الصافية في الأراضي الصحية والمنتجة. وتهدف LDN إلى تحقيق التوازن بين الخسائر المتوقعة في رأس المال الطبيعي القائم على الأرض وما يرتبط به من وظائف وخدمات النظام الإيكولوجي مع اتخاذ تدابير تنتج مكاسب بديلة من خلال نهج مثل استعادة الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي.

وتشكل أربع وحدات بناء أساس عملية تحديد أهداف LDN وهي:

- 1) الاستفادة من LDN: لا يعد إعداد استهداف LDN عملية قائمة بذاتها ولكنه يوفر فرصا للتنسيق بين الوزارات والقطاعات المعنية بإدارة الأراضي.
- 2) تقييم LDN: تقييم الوضع الحالي لتدهور الأراضي ومحركاتها لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإجراء الذي يجب اتخاذه، وتتبع التقدم.
- 3) تحديد أهداف LDN والتدابير المرتبطة بها: تحدد أهداف LDN طموحات البلد من حيث مكافحة تدهور الأراضي.
- 4) تحقيق LDN: بيئة مواتية هي شرط أساسي لتحقيق LDN. يجعل دمج مفهوم LDN في السياسات الوطنية أسهل، وتحديد البرامج والمشاريع LDN التحويلية ممكن.

غير أن هناك تحديات عدة تعوق الاستعادة الفعلية للأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا. وتشمل هذه الافتقار إلى الوعي، وأساليب الحياة التي تشمل الاستهلاك غير المستدام وممارسات الإدارة غير المستدامة. والادراك بعلاقات البشر مع البيئة لها تأثير قوي على تصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات إدارة الأراضي والنظم الإيكولوجية. ولسوء الحظ، فإن تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية ما زال لا ينظر إليهما من جانب البعض كأثار غير مقصودة للتنمية الاقتصادية. وهناك أيضا غياب لمعلومات معقولة ويسهل الحصول عليها بحيث تسمح لصانعي القرار والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة أن يحسنوا نهجهم تجاه إدارة واستخدام الأراضي والنظم الإيكولوجية.

إن ارتفاع الاستهلاك في كثير من البلدان الأفريقية مع الأساليب غير المستدامة على أرض الواقع، فضلا عن النمو المستمر للسكان، هي أيضا تدفع إلى تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية. والزيادة في الاستهلاك قد فتحت فرصا اقتصادية جديدة لخفض تكلفة الموارد القائمة على الأراضي للمستهلكين، مما قاد إلى ارتفاع الطلب وفشل السياسات والمؤسسات في تحفيز الأساليب المستدامة وتضمين التكاليف الاقتصادية طويلة الأجل للإنتاج غير المستدام، الذي كان معناه أن استغلال الموارد الطبيعية يعود دائما لمستويات أعلى من تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية. ومعالجة تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا يتطلب إذا تغيرا نظاميا على المستوى الاقتصادي الكلي، بما في ذلك جهدا منسقا لتحسين استدامة نظم الإنتاج وأساليب حياة المستهلكين.

والتوسع السريع في أراضي المحاصيل وأراضي الرعي هو واحد من التحديات الرئيسية في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا، وفي العالم. فأراضي المحاصيل وأراضي الرعي تغطي الآن ما يزيد عن ثلث المساحة الأرضية لأفريقيا، مع الإزالة المؤخرة للموائل الأصلية، بما في ذلك الغابات، وتكون هذه مركزة في بعض النظم الإيكولوجية الغنية بالأنواع على الكوكب وهي تعد تحديا للإدارة المستدامة للأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية. وقد أدت نظم الإدارة المكثفة للأراضي إلى تزايد عالي في إيرادات المحاصيل والثروة الحيوانية في مناطق كثيرة من أفريقيا، ولكن عندما تدار هذه الأراضي بشكل غير ملائم، يمكن أن ينتج عنها مستويات عالية من تدهور الأراضي، بما في ذلك تآكل التربة، وفقدان الخصوبة، واستخراج كبير من المياه الجوفية وعلى سطح الأرض، وزيادة ملوحة المياه، وفطر المغذيات للنظم المائية. وأساليب الإدارة

المثبتة الموجودة حاليا لتجنب والحد من تدهور أراضي المحاصيل والمراعي، بما في ذلك التوسع المستدام، والزراعة لغرض الحفظ، وممارسات الزراعة الإيكولوجية، والحراثة الزراعية، وإدارة ضغط الرعي والإدارة الحرجية الرعوية. غير أن هذه لا تطبق بشكل واسع في أفريقيا وبالتالي تشكل تحديات لاستعادة المناظر الطبيعية.

وكما لاحظنا في تقرير التقييم الإقليمي الأخير للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأفريقيا، فإن النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية ستقوم بدور مهم في محاولات البلدان أن تحدث الاتساق بين مصالحها الخاصة بالحفظ والاستعادة مع الطلب المتنامي على الغذاء والسلع الاستهلاكية ومنافع النظم الإيكولوجية المتعددة في الإقليم. وبشكل عام، ينبغي إعداد المداخلات لصون أو استعادة الحالة الصحية الأمثل لجميع النظم الإيكولوجية فضلا عن استخدامها الأمثل. وسوف يضمن ذلك قدرة النظام الإيكولوجي في أفريقيا على الصمود أمام التغيرات العالمية.

3 - الغرض من خطة العمل الأفريقية ونطاقها

توفر خطة العمل الأفريقية المتعلقة باستعادة النظم الإيكولوجية إطارا للإجراءات المتجانسة والمنسقة بشأن استعادة النظم الإيكولوجية عبر أفريقيا من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء. وتهدف إلى حفظ الأراضي الأفريقية والنظم الإيكولوجية وإدارتها على نحو مستدام وفي نفس الوقت، الحد من الآثار على تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، والتخفيف من حدته أو عكس مساره، والحد من فقدان التنوع البيولوجي ووقفه؛ ومكافحة تدهور الأراضي والتصحر؛ والتخفيف من تغير المناخ؛ والحد من مخاطر الكوارث، واستعادة ظروف وعمليات النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، وتعزيز وظائف النظم الإيكولوجية والمنافع المستدامة.

وتوفر خطة العمل توجيها استراتيجيا لاستعادة النظم الإيكولوجية في الأقليم، وتعزيز زيادة التوعية والدعم السياسي لجهود الاستعادة على نطاق القارة، وتساعد على الإسراع من التزامات وأهداف استعادة النظم الإيكولوجية وزيادتها؛ وتؤيد الإجراءات التصافرية والمتكاملة وتيسر الرصد الفعال لتنفيذ ومتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق التزامات وأهداف استعادة النظم الإيكولوجية على المستويين القاري والإقليمي. وعلاوة على ذلك، تسعى إلى تيسير حشد الموارد وزيادة استثمارات القطاع الخاص في استعادة النظم الإيكولوجية.

وسترشد خطة العمل وتدعم البلدان الأفريقية في الوفاء، بطريقة تصافرية ومتكاملة، بأهدافها والتزاماتها لاستعادة النظم الإيكولوجية بموجب اتفاقات وعمليات دولية مختلفة، بما في ذلك اتفاقيات ريو الثلاث - اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاق باريس، - فضلا عن اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، وإعلان نيويورك بشأن الغابات، وتحدي بون بشأن استعادة الغابات والمناظر الطبيعية الأرضية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتستند خطة العمل وتهدف إلى تعزيز وزيادة المبادرات القائمة بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا، بما في ذلك تلك المبادرات الجارية أو المزمعة بما يتماشى والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع لبيولوجي من أجل تحقيق الأهداف 4 و 14 و 15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي على النحو المبين في المرفق 1. وتهدف أيضا إلى تعزيز الإجراءات نحو تحقيق الالتزامات المتعهد بها بموجب مختلف العمليات والمبادرات الإقليمية والعالمية، ومن بينها مبادرة المناظر الطبيعية الأفريقية القادرة على الصمود، والمبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100 - انظر المرفق 2)،⁶ ومبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحارى والساحل،⁷ ومبادرة الاستعادة،⁸ ومبادرة استعادة النظم الإيكولوجية للغابات⁹ (FERI)، ومبادرة

⁶ <http://afr100.org>

⁷ <https://www.greatgreenwall.org/about-great-green-wall>

⁸ <https://www.iucn.org/theme/forests/projects/restoration-initiative-tri-scaling-support-forest-landscape-restoration>

⁹ <https://www.feri-biodiversity.org/>

الغابات في أفريقيا الوسطى،¹⁰ وبرنامج الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، ومبادرة الإدارة المتكاملة لحوض البحيرات¹¹ (LBMI)، وبرنامج رأسمال المنغروف في أفريقيا.¹²

وتستهدف خطة العمل الاستعادة عبر جميع أنواع النظم الإيكولوجية - الأرضية، والمياه الداخلية، والبحرية والساحلية، وحسب الاقتضاء، النظم الإيكولوجية الحضرية. وستنفذ على مستويات متعددة - الوطني، والإقليمي، ودون الإقليمي، بما في ذلك النظم الإيكولوجية عر الحدود ومستويات الموقع باستخدام منظور المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية.

وتغطي خطة العمل فترة مدتها 12 سنة (2019-2030) وتتسق مع رؤية اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 2030 بشأن الحياة في انسجام مع الطبيعة حيث "بحلول عام 2050، يُقَمِّم التنوع البيولوجي ويُحفظ ويستعاد ويستخدم برشد، وتُصان خدمات النظام الإيكولوجي، مما يؤدي إلى استدامة كوكب سليم وتقديم منافع أساسية لجميع الشعوب". وهي متوائمة أيضا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة أفريقيا لعام 2063.

ويمكن تطبيق خطة العمل لمعالجة الحالات التي: تُجرى فيها بالفعل عمليات استعادة النظم الإيكولوجية (تعزيز أو زيادة المبادرات القائمة)؛ (ب) النظم الإيكولوجية المتدهورة والمدمرة التي تم تحديدها والنظر فيها بالفعل من أجل استعادتها (إعداد مبادرات جديدة)؛ و (ج) النظم الإيكولوجية المتدهورة والمدمرة التي لم يتم النظر فيها بعد لاستعادتها (تقييم فرص جديدة للاستعادة).

الرؤية

تستعاد النظم الإيكولوجية المتدهورة والمدمرة عبر أفريقيا إلى حالة إيكولوجية سليمة، ومتنوعة وقادرة على الصمود، وقادرة على التعامل مع الاضطرابات الطبيعية والبشرية وتدعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة ورفاه شعوبها.

المهمة

حفز وتعزيز وتنفيذ مبادرات طموحة ومتكاملة لاستعادة للنظم الإيكولوجية عبر المنطقة، وبالتالي وضع أفريقيا كرائد عالمي في استعادة النظم الإيكولوجية.

الأهداف والمقاصد الاستراتيجية

يتمثل الهدف الشامل لخطة العمل الأفريقية هذه في إلهام وتعزيز وتيسير المبادرات الإقليمية والوطنية لاستعادة النظم الإيكولوجية عبر أفريقيا بهدف عكس مسار فقدان التنوع البيولوجي والبنية التحتية الإيكولوجية، ومكافحة تدهور الأراضي والتصحر، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتعزيز القدرة على الصمود وتحسين رفاه الشعوب. وتشمل أهدافها الرئيسية مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمنظمات والمبادرات ذات الصلة، على ما يلي، ضمن جملة أمور:

1. تشجيع ودعم وتسريع الإجراءات في تخطيط وتنفيذ ورصد أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على جميع المستويات؛
2. اتخاذ إجراءات للحد من الدوافع المباشرة الضارة لتدهور النظم الإيكولوجية للأراضي أو التخفيف من حدتها أو عكس مسارها؛
3. تعميم استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في السياسات القطاعية والخطط والبرامج ذات الصلة؛
4. تحديد وتنفيذ إجراءات محددة لتحقيق الالتزامات والأهداف المتفق عليها لاستعادة النظم الإيكولوجية؛
5. الإبلاغ عن الجهود المبذولة لاستعادة النظم الإيكولوجية، والنتائج والمنافع لزيادة وتعزيز الدعم الفعال لعامة الجمهور ومشاركتهم.

¹⁰ www.cafi.org

¹¹ https://www.ilec.or.jp/en/lbmi/

¹² https://www.wetlands.org/casestudy/mangrove-capital-africa/

الإجراءات الاستراتيجية

تتطابق خطة العمل الأفريقية على نحو وثيق مع خطة العمل قصيرة الأجل لاستعادة النظم الإيكولوجية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في المقرر 13/5.13¹³ وسوف تنفذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، حسب الاقتضاء، مجموعات الأنشطة الرئيسية التالية والإجراءات المرتبطة بها المحددة في خطة العمل قصيرة الأجل، وذلك بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة ووفقا للتشريع الوطني والظروف والأولويات الوطنية:

- (أ) تقييم فرص استعادة النظم الإيكولوجية؛
- (ب) تحسين البيئة المؤسسية التمكينية لاستعادة النظم الإيكولوجية؛
- (ج) تخطيط أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية وتنفيذها؛
- (د) الرصد والتقييم وإبداء التعقيبات ونشر النتائج.

وسيمت تنفيذ هذه الأنشطة بطريقة متكررة مع تعقيبات ضمن المجموعات الأربع للأنشطة الرئيسية وداخلها. ونظرا لأنها تتطوي على نطاق عمل كبير، سيتم تنفيذ خطة العمل بطريقة تدريجية باستخدام نهج الإدارة التكيفية (انظر الجداول الزمنية الإرشادية في المرفق الأول).

وستركز المرحلة الأولى (2019-2020) على دعم وتوحيد الأنشطة الجارية والمبادرات المقترحة في الاستراتيجيات وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي من أجل تحقيق الأهداف 5 و14 و15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. ويمكن أن يشمل ذلك، ضمن جملة إجراءات، حملة لزيادة التوعية الأفريقية باستعادة النظم الإيكولوجية؛ وتحديد أصحاب المصلحة لإشراكهم عند مستويات مختلفة؛ وزيادة المشاورات حول التدابير لتنفيذ خطة العمل الأفريقية على المستويات الإقليمية والوطني ودون الوطني؛ واستعراض الأطر السياسية التمكينية القائمة، والأطر القانونية والمؤسسية لاستعادة النظم الإيكولوجية وتحديد الفجوات الرئيسية/عق الزجاجة؛ وتحديد وتصميم وحشد الموارد لمشاريع وبرامج تجريبية لاستعادة النظم الإيكولوجي عبر الحدود؛ ودعم التقييمات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية لتحديد المناطق ذات الأولوية والفرص لاستعادة النظم الإيكولوجية بما في ذلك مداها الكلي وجدواها، وحسب الاقتضاء، صياغة الاستراتيجيات وخطة العمل الوطنية لاستعادة النظم الإيكولوجية وتقييم التكاليف والمنافع المرتبطة بمختلف خيارات الاستعادة وربحية مختلف مداخلات الاستعادة.

وخلال المرحلة الثانية (2021-2025)، سينصب التركيز على إطلاق وتنفيذ سلسلة من المشروعات والبرامج الطموحة لاستعادة النظم الإيكولوجية في جميع البلدان الأفريقية من أجل إحداث تقدم ملموس نحو تحقيق الالتزامات والأهداف التي تعهدت بها البلدان في استراتيجياتها وخطة عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وبموجب مبادرات مختلفة مثل المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100، ومبادرة الجدار الأخضر الكبير وغيرها. وستتطوي هذه المرحلة أيضا على المزيد من تضافر الجهود بشأن زيادة التوعية، ودعم بناء القدرات، والتعاون التقني والعلمي وتيسير الحصول على التكنولوجيات والحلول الإبتكارية ذات الصلة من أجل تمكين أصحاب المصلحة في مختلف المستويات من المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف الاستعادة.

وستركز المرحلة الثالثة (2026-2030) على الإجراءات التي ينتج عنها نواتج طويلة الأجل مثل إنشاء صندوق استثماري إقليمي لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية، وتعزيز نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لدعم استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية؛ وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لمشاريع استعادة النظم الإيكولوجية؛ ودمج أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية في مبادرات المسؤولية الاجتماعية الأوسع نطاقا للشركات؛ وتقييم جهود الاستعادة عبر الإقليم؛ وتوثيق، وإبلاغ قصص النجاحات والإنجازات والاحتفال بها.

¹³ <https://www.cbd.int/decisions/cop/?m=cop-13>

الأهداف والمعالم الرئيسية

من المأمول أنه بحلول عام 2023:

- ستضع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خططا وطنية لاستعادة النظم الإيكولوجية لتفعيل خطة العمل الأفريقية.
- سيتم إنشاء لجان تنسيق وطنية ودون وطنية لاستعادة النظم الإيكولوجية (أو آليات مشابهة) أو تعزيزها عبر الإقليم.
- ستضع جميع الدول الأعضاء أطرا سياسية وقانونية أو يتم إصلاح الأطر القائمة لتمكين استعادة النظم الإيكولوجية الوطنية أو تحفيزها أو وضع مثبتات للأنشطة والعمليات التي تسبب تدهور النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الحياة والدوافع ذات الصلة.
- سيبدأ في مشروع وبرنامج رئيسي واحد على الأقل على نطاق واسع لاستعادة النظم الإيكولوجية في كل دولة عضو أو زيادة كبيرة في تمويله من مخصصات الميزانية الوطنية والتمويل الخارجي والدعم التقني من مصادر متعددة وشركاء متعددين.
- سيتم إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب على نحو استباقي في إعداد وتنفيذ سياسات ومشاريع وبرامج استعادة النظم الإيكولوجية في جميع الدول الأعضاء.
- ستعد الأدوات ذات الصلة والتكنولوجيات والحلول الابتكارية أو حشدها وإتاحتها لمساعدة الدول الأعضاء والشركاء على تصميم وتنفيذ ورصد مبادرات استعادة النظم الإيكولوجية بفعالية والإبلاغ عنها.

ومن المتوقع أنه بحلول عام 2030:

- سيتم استعادة 200 مليون هكتار على الأقل من النظم الإيكولوجية الحرجة المتدهورة (أي إعادتها إلى حالة من الصحة الإيكولوجية الجيدة، والسلامة والقدرة على الصمود) مع منافع مباشرة لسبل العيش.
- سيتم تمثيل مختلف أنواع النظم الإيكولوجية الرئيسية (الغابات، والأراضي الرطبة، والساحلية والبحرية، والمنغروف، والنظم الإيكولوجية الزراعية، والمراعي، والصحارى وغيرها) تمثيلا جيدا بين النظم الإيكولوجية المستعادة.
- ستضع جميع الدول الأعضاء القدرات اللازمة، والأطر السياسية والمؤسسية، ونظم إدارة المعارف لدعم استعادة النظم الإيكولوجية وإدارتها المستدامة.

4 - المبادئ التوجيهية

سينظر تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية، ويسترشد بالمبادئ الأساسية التالية، فضلا عن تلك المبادئ المحددة في خطة العمل قصيرة الأجل بشأن استعادة النظم الإيكولوجية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في المقرر 5/13:

- ينبغي أن تعظم استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية المنافع المتعددة (التنوع البيولوجي، والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ والتخفيف من حدة تغير المناخ/التكيف معه، والمنافع الاقتصادية ومنافع سبل العيش). وينبغي إيلاء الأولوية إلى الإدارة والحفظ على نحو مستدام للتنوع البيولوجي ومنع تدهور الموائل الطبيعية والنظم الإيكولوجية عن طريق خفض الضغوط وصيانة السلامة الإيكولوجية وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية (مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي 5/13).
- النظام الإيكولوجي الصحي هو حافز للاستدامة أو التنمية المستدامة. والاستثمار في التدابير المنع ومبادرات الاستعادة معقول من الوجهة الاقتصادية السليمة.

- ينبغي أن تستعين أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية بأحكام الاتفاقية وأن تتسق معها، لاسيما نهج النظام الإيكولوجي، ومبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والخطوط الإرشادية أغواي: غو، ومدونة السلوك الأخلاقي تغاريواي: ري، وخطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي.
- ينبغي تخطيط أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على مستويات مختلفة وتنفيذها باستخدام أفضل المعارف العلمية والتقليدية المتوافرة. وومن الاعتبارات المهمة على جميع مستويات العملية هناك الموافقة المسبقة عن علم والمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن إشراك النساء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. ومن المهم النظر أيضا في الاتصال والتثقيف والتوعية العامة على جميع المستويات حتى يمكن فهم الدوافع وراء التدهور والمنافع والحلول وتكاليف أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على نحو واسع.
- توفر أوجه التآزر بين العمليات المتعددة الأطراف الفرص لدمج التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية. وتسهم خطة العمل الأفريقية في تحقيق الأهداف والالتزامات بموجب الاتفاقيات الأخرى، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، ومنندى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فضلا عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030.

5 - تهيئة الظروف التمكينية لاستعادة النظم الإيكولوجية من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية

من النادر، حتى في حالة حدوثه، أن يكون تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية نتيجة لسبب واحد وبالتالي يمكن معالجته فحسب من خلال الاستخدام المتزامن والمنسق لأدوات سياساتية متنوعة واستجابات على المستويات المؤسسية، والحوكمة، والمجتمع، والأفراد. فالمسائل والدوافع الحرجة التي تؤدي إلى تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية مثل تغير المناخ، ونمو السكان والممارسات غير المستدامة تتطلب عناية آنية ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة والتعاون بين القطاعات. كما أنه من الضروري إعداد خطط إنمائية على نطاق واسع لاتخاذ حلول واسعة النطاق تكون فعالة من حيث التكلفة وتحقق أوجه التآزر مع جميع الخطط الجارية على نطاق صغير. وبدلا من العمل في معزل، يسعى التعاون بين القطاعات إلى دعم المشاركة عبر القطاعات، وتعزيز التوعية والقدرات لدعم نواتج المنافع المتبادلة من استعادة خدمات النظم الإيكولوجية.

وتتمثل الأولويات لتحسين الظروف التمكينية لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية فيما يلي:

- ◀ تعزيز التخطيط القطاعي المتكامل وتنفيذ السياسات على جميع المستويات ولاسيما تعزيز أوجه التآزر بين القطاعات من أجل تعزيز النواتج المستدامة للمداخلات، وتجنب "تسرب" تكلفة" الاستعادة على مختلف المستويات وبينها؛
- ◀ إجراء تقييم للدوافع وراء تدهور النظم الإيكولوجية وفرص الاستعادة على المستوى المناسب وإعداد خطط الاستعادة؛
- ◀ وضع وتنفيذ خطط إدارة واستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية على المستويين الوطني والمحلي، مع ضمان الموازنة على مستويات مختلفة (خطط المستوى المحلي تدعم تحقيق الخطط على المستوى الوطني ولكن الأولويات على المستوى الوطني ترتبط أيضا بالأولويات المحلية)؛
- ◀ وضع وتنفيذ خطط استخدام الأراضي على المستويين الوطني والمحلي لتجنب التدهور وللاستعادة؛
- ◀ تعزيز نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لدعم وظائف الغابات والمراعي وهياكل إدارة المياه؛

- ◀ زيادة مبادرات الاستعادة من خلال التزامات جديدة وتنفيذ الالتزامات القائمة (مثلا تحدي بون/AFR100، ومبادرة الجدار الأخضر الكبير)؛
- ◀ دمج المعلومات والمعارف بشأن تحليلات رأس المال الطبيعي في الحسابات القومية، وتخطيط التنمية وصنع القرار، وخاصة من خلال تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والتخطيط المستقبلي ضمن جملة أمور، لتحسين الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة؛
- ◀ وضع أطار وطنية لرصد وتقييم الالتزامات الوطنية، والاستعانة بأطر الرصد والتقييم القائمة (مثلا، إطار الرصد والتقييم للمركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة).

6 - دمج استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في السياسات القطاعية والخطط والبرامج ذات الصلة

1-6 قطاع البيئة

إن إدارة قطاع البيئة، وهو محور نظم دعم الحياة، وسبل العيش والاقتصاد الوطني، تنطوي على الاستثمار في الإبلاغ البيئي الوطني، وإعداد المعايير البيئية الوطنية، والإرشادات والمبادئ التوجيهية لقطاعات أخرى في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية المتدهورة.

وتتمثل الأولويات لقطاع البيئة فيما يلي:

- ◀ وضع برامج وطنية لتعزيز دمج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في القطاعات الأخرى (مثلا، الزراعة، والطاقة، وتطوير البنية التحتية، والسياحة، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والحراجة، والتجارة، وغيرها) مع أهداف وأدوات واضحة على المدى القصير، والمتوسط وطويل الأجل، ومع آليات واضحة للرصد والتقييم من أجل تمكين التنفيذ الناجح؛
- ◀ تطبيق المبادئ التوجيهية العملية القائمة لدمج التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى (الزراعة، والطاقة، وتطوير البنية التحتية، والسياحة، ومصايد الأسماك، والحراجة، والثروة الحيوانية، وغيرها) واعتمادها لسياق محدد لدعم التنفيذ وتعزيز تعليم وتوعية عامة الجمهور؛
- ◀ وضع تدابير للرقابة على الأنشطة التي تؤثر على وظائف الأراضي الرطبة وسلامتها لضمان استمرارها في أداء أدوارها الحيوية كحواجز للفيضانات ومناطق لحجز مياه الأمطار الزائدة على المدى القصير؛
- ◀ تنفيذ إجراءات مناسبة لتعزيز توفير خدمات النظم الإيكولوجية ووظائفها في النظم الإيكولوجية المتدهورة مثل الجبال، والأراضي الرطبة، والأراضي الجافة، والمراعي والغابات، والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية؛
- ◀ وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لأنواع الغازية عند الاقتضاء؛
- ◀ تعزيز نهج النظام الإيكولوجي للنظر الشامل في وظائف النظم الإيكولوجية واحتياجات أصحاب المصلحة المتعددين وإشراكهم.

2-6 قطاع الزراعة

أن التوسع في الزراعة من خلال تحويلات الأراضي يعتبر واحدا من أكبر الدوافع وراء تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي. وتبلغ مساحة التربة المتدهورة حاليا حوالي 494 مليون هكتار في أفريقيا مع ما نسبته 65 في المائة من الأراضي الزراعية المتدهورة في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها. ومن سبعة إلهامات في رؤية الاتحاد الأفريقي وخطة عمله لعام 2063، فإن أفريقيا التي يسودها الرخاء المستند إلى نمو شامل وتنمية مستدامة سينشأ من تحديث الزراعة. فالزراعة المستدامة واستعادة النظم الإيكولوجية سيوفران الفرصة للتصدي للتحدي المتمثل في إنتاج الأغذية وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود.

وتتمثل الأولويات في قطاع الزراعة فيما يلي:

- ◀ وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة للحراثة الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي المناسبة بالنظر إلى مبادئ استعادة المناظر الطبيعية الأرضية، بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي؛
- ◀ اعتماد الممارسات الزراعية المستندة إلى النظم الإيكولوجية والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ من أجل تحقيق الإنتاج المستدام في قطاع الزرعة والثروة الحيوانية؛
- ◀ دمج بحوث التنوع البيولوجي ورصده وتوفير أحكام لتحفيز الزراعة العضوية في الاستراتيجيات والخطط الزراعية؛
- ◀ دعم/تعزيز استعادة الأراضي المتدهورة للزراعة والثروة الحيوانية عندما تكون هناك إمكانية للمبادرات خارج المزرعة لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية والمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتعزيز إنشاء الوظائف الخضراء من أجل خفض الاحتياجات للتوسع في الأراضي الزراعية وتدهورها؛
- ◀ استخدام التكنولوجيات المتوافرة لتقليل الأثر إلى أدنى حد على التنوع البيولوجي في النظم الزراعية؛
- ◀ تيسير حفظ الأنواع المحلية واستخدامها المستدام والمواد التكاثرية ذات الصلة (مثل البذور) من أجل زيادة قدرة النظم الإيكولوجية المحلية على الصمود.

3-6 قطاع الحراثة

تعتبر الغابات في أفريقيا من المقدمين الرئيسيين للأغذية، والأخشاب، والطاقة، والألياف والمنتجات الحرجية غير الخشبية (NTFGs) في القارة، وهي تلعب دورا حيويا في حفظ التنوع البيولوجي، والتخفيف من حدة المناخ وصون وظائف النظم الإيكولوجية. وينبغي التشديد على تعزيز واستعادة المناظر الطبيعية للزراعة المختلطة بالغابات والمراعي/الحراثة الزراعية وزيادة الغطاء الحرجي (بما في ذلك المنتجات الحرجية غير الخشبية) من أجل حماية التنوع البيولوجي فضلا عن تأمين سبل العيش لملايين من الأفارقة.

وتتمثل الأولويات لقطاع الحراثة فيما يلي:

- ◀ إيلاء الاعتبار الواجب للتنوع البيولوجي، عند تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة 5 من اتفاق باريس؛
- ◀ الاستفادة من أداة الأمم المتحدة للغابات في المساهمة في إعداد الخطة الاستراتيجية للترتيب الدولي بشأن الغابات للفترة 2017-2030، في إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، مع ضمان إيلاء الاعتبار الواجب للتنوع البيولوجي؛
- ◀ تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، بما في ذلك نظم الحراثة الزراعية وتعزيز الإدارة المستدامة وإنتاج المنتجات الحرجية غير الخشبية من أجل حفظ التنوع البيولوجي وسبل العيش المستدامة؛
- ◀ إعداد أو تعزيز آليات لرصد وتقييم آثار السياسات والبرامج والخطط والمشروعات والاستراتيجيات ذات الصلة بأنشطة الغابات.

4-6 قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

يسهم قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مساهمة هامة في الاقتصاد العام لأفريقيا. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (2014) إلى أن قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في عام 2011، أدى إلى توليد أكثر من 24 مليار دولار أمريكي، مما يمثل 1,26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان الأفريقية. غير أن القطاع يواجه تهديدات هائلة بما في ذلك الاستغلال المفرط، والتلوث، وإدخال الأنواع الغريبة، والصيد الجائر، وتغير المناخ العالمي التي تحتاج إلى معالجتها في سياق خطة الاقتصاد الأزرق في أفريقيا.

وتتمثل الأولويات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فيما يلي:

- ◀ تشجيع المؤسسات الوطنية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على مواصلة النظر في المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك، بما تمشى مع نهج النظام الإيكولوجي؛
- ◀ تعزيز الطابع المهني في تربية الأحياء المائية والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية من أجل إدامة واستعادة النظم الإيكولوجية البحرية وخدماتها؛
- ◀ تعزيز حماية وحفظ المناطق الساحلية ونظم حواجز البحيرات لتيسير التجدد الطبيعي والحد من تلوث النظم المائية والتنوع البيولوجي؛
- ◀ تعزيز استخدام مواد الصيد المستدامة والابتكارية التي تسمح بحدوث التكاثر وتضمن أن أعداد الأسماك وغيرها من التنوع البيولوجي تظل عند مستوى مستدام؛
- ◀ إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأزرق من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية وتحفيز التحولات الاجتماعية الاقتصادية.

5-6 قطاع الطاقة

تواجه أفريقيا تحديا هائلا في الطاقة والتزايد الشديد للطلب على الطاقة من جراء النمو السكاني والتقدم الاقتصادي. ولا يتمتع حوالي 600 مليون نسمة في أفريقيا بالحصول على الكهرباء، ويعتمد حوالي 730 مليون نسمة على الاستخدامات التقليدية للكثلة الحيوية (الوكالة الدولية للطاقة، 2014). وخطة أفريقيا لعام 2030 لتحويل الطاقة في القارة تبين مسارا ممكنا للرخاء من خلال تطوير الطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة جميع البلدان إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الكهربائية بحلول عام 2030. ولذلك، فإن الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية، والرياح والطاقة الحرارية وتوسيع البنية التحتية وتحديث التكنولوجيا لتوفير الطاقة النظيفة في جميع البلدان الأفريقية، يعتبر هدفا حيويا يمكن أن يشجع على النمو ويساعد البيئة على حد سواء.

وتتمثل الأولويات في قطاع الطاقة فيما يلي:

- ◀ تعزيز تكنولوجيات الطاقة النظيفة والفعالة مثل نظم إصدار الشهادات للفحم والخشب لتشجيع استثمار أكبر في استعادة المناظر الطبيعية الأرضية والانتقال نحو سلسلة إمدادات أكثر استدامة وكفاءة؛
- ◀ تعزيز توفير الطاقة النظيفة من الرياح ذات التكلفة المنخفضة، ومن الأمواج والطاقة الشمسية من خلال التعاون الإقليمي الفعال والربط بين الشبكات؛
- ◀ سد فجوة الكهرباء على نحو مستدام ونظيف، عن طريق تحويل الاستثمارات في إعانات الوقود الأحفوري إلى نظم الطاقة المتجددة؛
- ◀ توسيع البنية التحتية وتحديث التكنولوجيات عن طريق توفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع.

6-6 قطاع تطوير البنية التحتية

أيد بالفعل رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي برنامجا لتطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) كإطار عام لبناء البنية التحتية اللازمة للنقل الأكثر تكاملا، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات المياه عبر الحدود من أجل تعزيز التجارة، ودفع النمو وخلق الوظائف. وبناء عليه، بدأ عدد من مشاريع البنية التحتية ومن المقرر الشروع في عدد آخر من هذه المشاريع. غير أن بعض المشاريع ساهمت، أو إذا لم تكن مصممة ويتم تنفيذها على نحو ملائم، من المحتمل أن تؤدي إلى تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية من خلال الإضرار بالموائل الطبيعية وتدميرها، والتأثير السلبي على التنوع البيولوجي (لورانس وآخرون، 2017). ولذلك، من المهم إيجاد مسار متوازن يكون رشيدا من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتتمثل الأولويات لقطاع البنية التحتية فيما يلي:

- ◀ دمج التفكير المستقبلي في تصميم البنية التحتية حتى يكون أثر تطوير البنية التحتية على خدمات النظم الإيكولوجية عند أدنى حد له؛
- ◀ إعداد تقييم مكاني يحدد البنية التحتية المادية الحاضرة والمستقبلية وربط ذلك بالبنية التحتية الإيكولوجية الحرجة من أجل إدارة المقايضات بين الاحتياجات للبنية التحتية المادية والتوفير المستدام والشامل لخدمات النظم الإيكولوجية؛
- ◀ إجراء تقييمات بيئية استراتيجية لمختلف القطاعات (مثلا البنى التحتية المادية من قبيل تطوير الطرق) من أجل تحديد الآثار البيئية المحتملة وتدابير التخفيف المحتملة؛
- ◀ تعزيز استخدام المعايير الاجتماعية والبيئية خلال تخطيط البنية التحتية وتصميمها؛
- ◀ دمج شواغل الاستدامة في السياسات الوطنية والإقليمية لتطوير البنية التحتية؛
- ◀ إجراء تخطيط استباقي لاستخدام الأراضي من أجل ضمان أن تطوير البنية التحتية يدمج بفعالية الاحتياجات الأخرى لاستخدام الأراضي.

7-6 قطاع التعدين

لدى البلدان الأفريقية ثروة محتملة - ثروة المعادن وبالإضافة إلى النفط والغاز يمكن أن تسهم في تحسين رفاه سكانها. غير أن التعدين يشوش التربة والصخر أثناء تشييد الطرق وصيانتها، والحفر المفتوحة، ومحتجزات النفايات، وتحات التربة المكشوفة يمكن أن يحمل كميات كبيرة من الترسبات في المجاري المائية، والأنهار والبحيرات. والنهج المتبع لاستغلال هذه الموارد يحدد في الغالب القدرة الإيكولوجية والاقتصادية للبلد على الصمود ويزيد من مخاطر حجز الدولة مما يقوض الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة وبالتالي التنمية الشاملة. والترسبات المفرطة يمكن أن تسد مجاري الأنهار وتقضي على نباتات المجتمعات المائية، وموائل الأحياء البرية والكائنات المائية. وهناك حاجة إلى اعتماد استراتيجيات مناسبة للتجنب والتشجيع على التعدين المستدام في أفريقيا ومراقبته.

وتتمثل الأولويات لقطاع التعدين فيما يلي:

- ◀ إجراء تقييمات بيئية استراتيجية لقطاع التعدين من أجل تقليل إلى أدنى حد الأثر السلبي على التنوع البيولوجي وتدهور خدمات النظم الإيكولوجية؛
- ◀ تعزيز ودعم التعدين النموذجي من أجل تعزيز حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية واستعادة مواقع التعدين؛
- ◀ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تفعيل المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية والمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الإدارة المستدامة للأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية؛
- ◀ إنفاذ القوانين والاستراتيجيات لإعادة التأهيل وخطط الاستعادة في المواقع الجديدة المفتوحة لأنشطة التعدين.

6-6 قطاع الصناعات التحويلية والتنمية الصناعية

تتطلب التنمية في أفريقيا تحويلا اقتصاديا والتصنيع. وقد اعتمدت الدورة العاشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي (يناير/كانون الثاني 2008)، خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية لأفريقيا (AIDA). ويحتاج الأمر إلى تنفيذ هذه الخطة بطريقة لا تؤدي إلى تدهور الأراضي والبيئة، وتلوث الهواء والمياه، وتؤثر على التنوع البيولوجي ونوعية حياة البشر. ومن أجل الاستفادة على نحو مستدام من قطاع الصناعات التحويلية والتنمية الصناعية، تحتاج البلدان الأفريقية إلى اعتماد واستخدام التكنولوجيات البيئية السلمية الحالية ومواءمتها للظروف المحلية فضلا عن الابتكارات التكنولوجية الأصلية.

وتمثل الأولويات لقطاع الصناعات التحويلية والتنمية الصناعية فيما يلي:

- ◀ تعزيز التكنولوجيات النظيفة والفعالة التي تدعم استعادة التنوع البيولوجي وتحد من أثر الصناعات التحويلية والتنمية الصناعية على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛
- ◀ تعزيز اعتماد الممارسات المستدامة لإدارة النفايات على المستويين الوطني والمحلي، وخصوصا في مواقع الإنتاج الصناعي؛
- ◀ تحديد المخاطر والفرص لقطاع الأعمال المرتبطة بمساهمة الشركات في تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية وإعداد خطة للتخفيف يشترك فيها الموظفون، وأصحاب العمل، والموردين والمستهلكين؛
- ◀ دمج استراتيجية قطاع الأعمال وإجراءاته بشأن استعادة الأراضي مع مبادرات واسعة النطاق للمسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- ◀ تعزيز التكنولوجيا البديلة لإدارة النفايات السائلة في النظم البحرية ونظم المياه العذبة.

7 - وسائل التنفيذ

1-7 تنمية القدرات

مما لا شك فيه أن القدرة المقيدة للموارد البشرية في أفريقيا هي أكبر تقييد يعترض جهود استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية. وتعتبر الجهود المبذولة في بناء القدرات أساسية لإقامة الأساس للإدارة التكميلية وقدرة أصحاب المصلحة على تنفيذ الإجراءات المزمعة في هذه الخطة. والكثير من الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة يتمثل في المعارف المكثفة ويقتضي مهارات جديدة عبر القطاعات ومستويات الإدارة.

وتتمثل الإجراءات ذات الأولوية لتنمية القدرات من أجل استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا فيما يلي، ضمن إجراءات أخرى:

- ◀ تقديم الدعم التقني للحكومات في إعداد السياسات الملائمة التي تشجع على الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للأراضي، كما يحدث في العديد من البلدان الأفريقية، مثل سياسات الإدارة المستدامة للأراضي التي تسعى إلى معالجة الدوافع وراء تدهور الأراضي المحددة أعلاه التي تتواجد ولكنها تكون متضاربة في الغالب وبالتالي يحتاج الأمر إلى موازمتها؛
- ◀ إجراء تدريب على المسائل الثلاثة ذات الأولوية التي تتطوي على استخدام الأراضي مثل زراعة الحفظ، وإدارة مستجمعات المياه، والطاقة والفقير؛
- ◀ إعداد ونشر أدوات لرصد الإدارة المستدامة للأراضي والنظم الإيكولوجية واستعادتها وغيرها من الخدمات التي تولدها النظم الإيكولوجية؛
- ◀ الاضطلاع بتنمية القدرات على تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي على المستويات المحلي، ودون الإقليمي، والإقليمي والوطني يعتبر شرطا ضروريا لاستعادة الناجحة للأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا؛
- ◀ زيادة التوعية بالآثار المزعجة لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على رفاه البشر؛
- ◀ إجراء تدريب على الإدارة المستدامة للأراضي والنظم الإيكولوجية وأساليب الاستعادة للمزارعين وغيرهم من مستخدمي الأراضي مع الاستفادة بالمعارف التقليدية الحالية في أفريقيا؛
- ◀ تقديم التدريب في مجالات متخصصة مثل المناخ والدراسات المائية - المناخية، ونظم المعلومات الجغرافية، وتقييم الأثر البيئي، والنمذجة، والإدارة المتكاملة لمنطقة السواحل، وحفظ التربة والمياه واستعادة التربة.

2-7 تطوير التكنولوجيا ونقلها

التزمت البلدان الأفريقية باتخاذ تدابير لكفالة نقل التكنولوجيا، وتطبيق ودعم الابتكارات (خطة عمل أفريقيا لعام 2063). غير أن معظم التكنولوجيات خاصة تلك المتعلقة بإدارة الأراضي والنظم الإيكولوجية ليست موثقة على نحو سليم، وإمكانية كفاءتها وتحسينها لم يتم تقييمها على نحو صحيح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض التكنولوجيات المتوافرة مرتفعة الثمن للغاية وهناك قدرة محدودة على تكييفها.

وتتمثل الأولويات لتطوير التكنولوجيا ونقلها فيما يلي:

- ◀ تعزيز مواومة التكنولوجيات الحالية المراعية للبيئة للظروف المحلية فضلا عن الابتكارات التكنولوجية الأصلية؛
- ◀ تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل التشجيع على استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية؛
- ◀ تعزيز الابتكارات، واعتماد ونشر التكنولوجيات المتعلقة باستعادة النظم الإيكولوجية، بما يتمشى وأهداف اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCTA)؛
- ◀ تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتيسير الحصول على التكنولوجيا النظيفة والفعالة في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية؛
- ◀ تعزيز قدرة مؤسسات البحوث على توثيق فعالية تكنولوجيا الاستعادة وآثارها؛
- ◀ تهيئة بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص في إعداد وتطبيق التكنولوجيا في المناطق الحضرية والريفية؛
- ◀ اتخاذ إجراءات لضمان نقل التكنولوجيا، وتكييفها ودعم الابتكارات؛
- ◀ تحديد المعارف المحلية القائمة في تطوير التكنولوجيات المتعلقة بالاستعادة وتعزيز التبادل والنشر على نطاق واسع.

3-7 تعبئة الموارد

ستتروح الموارد لتمويل تنفيذ خطة العمل الأفريقية من المخصصات في الميزانيات الحكومية، والتمويل التجاري البحت من كلا المصادر العامة والخاصة، والقروض الميسرة وأيضا الوكالات الدولية الأخرى التي تدعم مختلف المبادرات بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية. وستكون تعبئة الموارد المحلية (DRM) الركيزة لجميع الأموال اللازمة لتنفيذ خطة العمل هذه من أجل إيجاد سياسة محلية أكبر للملكية واتساق أكبر مع الاحتياجات المحلية. والغرض من تعبئة الموارد المحلية أن تسهم بنسبة 70 في المائة إلى 90 في المائة على الأقل من التمويل لخطة العمل هذه في المتوسط لكل بلد، وذلك من خلال تعزيز تعبئة الموارد المالية، ونفقات الحكومة، والوفورات المؤسسية، والمصارف المركزية واحتياطيات النقد الأجنبي وآليات ابتكارية أخرى.

وسيستند تنفيذ خطة العمل الأفريقية أيضا على التزامات واستثمارات القطاع الخاص. فقد أدركت أعمال تجارية أكثر الآن أن تدهور الأراضي يؤثر على أداء الأعمال التجارية واعترفت الآن بأهمية استعادة رأس المال الطبيعي. فوضع آليات تمويل ابتكارية مثل فرض الضرائب والخصومات الضريبية على الموارد الطبيعية ذات الصلة بالقطاع، ورسوم التراخيص وتصاريح المستخدمين فضلا عن إعداد وتنفيذ المشاريع التي تدعم استعادة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية عبر القارة من شأنه أن يحفز إشراك القطاع الخاص في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تسهم الشركات الخاصة في استعادة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من خلال المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية التي يعتمد أعمالها عليها.

وسيتم أيضا تمويل خطة العمل الأفريقية من خلال آليات تمويل خارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ومرفق البيئة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي، ضمن جملة آليات. ومن خلال مجاله البؤري لتدهور الأراضي، فام مرفق البيئة العالمية منذ عام 2016، بدمج تحييد أثر تدهور الأراضي في برامجه. ومن خلال استثمار موارد أكثر في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية، يمكن أن يساعد مرفق البيئة العالمية في تحقيق أهداف ومناخ متعددة بطريقة

استراتيجية وفعالة على نحو أكبر وتحقيق عائد عالي على استثماراته. ومصرف التنمية الأفريقي ملتزم بالفعل بمساعدة البلدان الأفريقية الأعضاء على مكافحة التصحر فضلا عن تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، مع برامج عديدة ناجحة في القارة.

4-7 إدارة المعارف وتبادل الخبرات

إن إعداد وتنفيذ الأطر لتحسين التعاون وتدفق المعارف بين الدول الأعضاء بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا سيكون حيويا للتنفيذ الناجح لخطة العمل الأفريقية هذه. ومن المقترح في خطة العمل إنشاء بوابة إلكترونية بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية للإبلاغ عن أمور من ضمنها البرامج الوطنية والخطط والأنشطة المزمعة في هذه الخطة إلى اعامه الجمهور والمجتمع الدولي، مما يزيد من التوعية وتيسير تبادل المعارف. وسيكون لدى الدول الأفريقية الأعضاء معارف وخبرات تنبثق من تنفيذ خطة العمل الأفريقية هذه يمكن النقاطها من خلال نظم الرصد والتقييم فيها والتي يمكن التشارك فيها لمنفعة الجميع.

ويمكن أن تتضمن بعض الآليات والتدابير لتبادل المعارف والخبرات ما يلي:

- الوثائق لأفضل الممارسات من تقارير الرصد والتقييم من الدول الأعضاء من جانب الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أو أي لجنة منتخبة وتبادلها بين الدول الأعضاء من خلال الاجتماعات، والعروض على المواقع الشبكية، والشبكة الإلكترونية أو المنشورات.
- تنظيم جولات دراسية على المستوى الإقليمي داخل وعبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء للتعلم العملي من الخبرات والدروس المستفادة من الدول الأعضاء الأخرى.
- الاستفادة من الهياكل والمبادرات القائمة، مثل اللجنة الأفريقية للحراجه والأحياء البرية (وهي هيئة إقليمية في إطار الفاو)¹⁴ لتبادل الخبرات؛
- إنشاء منتديات سنوية لأصحاب المصلحة لتبادل الأفكار والمنظورات بشأن تنفيذ نواتج خطة العمل هذه على المستويين دون الإقليمي والقاري.

5-7 البحوث

تشير الدراسات من أفريقيا إلى أن تكلفة التقاعص عن العمل في مواجهة تدهور الأراضي هو أعلى ثلاثة أضعاف على الأقل من تكلفة العمل (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2018). وقد أجري الكثير بخصوص البحوث والرصد واستهداف المناطق المحمية والمناطق الساخنة للتنوع البيولوجي. ويبرز الهدفان 7 و19 من أهداف أئشي للتنوع البيولوجي الحاجة إلى معلومات مستندة إلى العلوم.

وتتمثل أولويات البحوث فيما يلي:

- ◀ إجراء تقييم للبيانات والمعلومات وجمعها لإرشاد صنع القرار، بما في ذلك ترسيم الظروف الإيكولوجية، وخاصة النظم الإيكولوجية المتدهورة بشدة، وحالة الحماية عبر المنطقة، باستخدام الأدوات المتاحة (مثل تلك الأدوات التي طورها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، والمعهد الدولي للاستدامة (IIS) ومعهد الموارد العالمية (WRI) ومنظمة الأغذية والزراعة ضمن آخرين، وترسيم الاستخدامات الجارية للمناطق المتدهورة التي يمكن أن تدعم استخدامات محلية أخرى (مثلا الرعي)؛
- ◀ إجراء ترسيم لمخاطر التدهور (من مختلف أنواع الاستخدام) والإمكانيات للاستعادة لغرض أهداف مختلفة (إذ أن بعض الأماكن يمكن استعادتها إلى الاستخدام الزراعي المستدام مثلا بينما قد تكون أماكن أخرى مناسبة على نحو أفضل للحراجه أو الحفظ)؛

¹⁴ <http://www.fao.org/3/MX460EN/mx460en.pdf>

- ◀ إعداد إطار للتقييم المجمع للتهور وإمكانية الاستعادة على مستويات مختلفة تسمح بدمج المستويات الوطنية والمحلية ذات الأولوية، مع إشراك جميع القطاعات والجهات الفاعلة؛
- ◀ تجميع الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة (بما في ذلك المعارف التقليدية) والدروس المستفادة من مختلف المبادرات لمكافحة تهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية؛
- ◀ بناء و/أو تعزيز نظم المعلومات الوطنية والإقليمية بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية من أجل تعزيز إدارة البيانات وتبادلها؛
- ◀ إعداد حسابات قومية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تكلفة ومنافع الاستعادة، لإرشاد وضع السياسات وصنع القرار؛
- ◀ إشراك الجامعات ومؤسسات البحوث الأخرى في إيجاد حلول علمية وتقنية وتكنولوجية؛
- ◀ إجراء تقييم عن كيفية دمج نُهج وأدوات مختلفة للتنوع البيولوجي (مثلاً، المعلومات، ودعم القرار وأدوات التنفيذ) لإرشاد إعداد البرامج الوطنية واختيار مزيج من النُهج والأدوات؛
- ◀ دعم إعداد المناهج الدراسية في المدارس لإحداث تقدم في التدريب الأكاديمي لطلبة الماجستير والدكتوراة في مؤسسات التعلم العالي؛
- ◀ إنشاء إطار وطني لرصد وتقييم الالتزامات الوطنية، مع معايير ومؤشرات واضحة.

8 - إشراك أصحاب المصلحة

1-8 النساء والشباب

إن إدماج الاعتبارات الجنسانية والشباب في أنشطة الاستعادة يوفر فرصاً مهمة لزيادة أوجه التآزر بين التزامات الاستعادة، وإجراءات تغيير المناخ والالتزامات العالمية للتنمية المستدامة. وقد اكتسبت النساء والشباب علاقة مميزة مع التنوع البيولوجي ويلعبان في الغالب الدور المهيمن كمستخدمين للتنوع البيولوجي وحراس له بوصفهما جامعي النباتات، وبستانيي الأسرة، ومهجنو النباتات، وينبغي اتخاذ القرارات بشأن الأنواع التي سيتم إدخالها في مناظر طبيعية أرضية متدهورة وما هي المناطق التي سيتم تحديد أولويتها للاستعادة بعد إجراء عمليات تشاركية شاملة. ولذلك، ينبغي أن يقرّ تنفيذ خطة العمل الأفريقية هذه بدور النساء والشباب في اتخاذ قرارات مهمة تتعلق باستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية فضلاً عن تنفيذ مختلف أنشطة الاستعادة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون الاعتبارات الجنسانية مدمجة على نحو مفيد خلال تقييم عمليات الاستعادة والتخطيط والتنفيذ لأي مسألة تتعلق بخطة العمل هذه.

2-8 الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحلول المجتمعية المستدامة

يمكن أن تسهم النظم الإيكولوجية في أفريقيا في تحقيق المستقبل المستدام، باعتبارها مصدراً لمجموعات متعددة من الخدمات والموارد. غير أن مجموعة من الضغوط المتباينة وتضارب المصالح يستمر في تهور النظم الاجتماعية الإيكولوجية. والمجتمعات المحلية من هي من بين المجتمعات الأكثر فقراً، وهي ضعيفة بدرجة عالية أمام القوى الخارجية من العولمة والكوارث الطبيعية. ومن ناحية أخرى، فقد اكتسبت هذه المجتمعات معارف تقليدية، وقيماً ثقافية، ولغات وخبرات، ويمكن أن تقدم حلولاً لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية. ومن أجل تهيئة الظروف التمكينية لتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في أفريقيا، هناك حاجة إلى الاستثمار في الحلول المحلية المستدامة والابتكارية وبناء قدرة النظم الاجتماعية-الاقتصادية على الصمود، التي تتعلم أشكالاً متعددة من المعارف وتكيفها وتستخدمها، وخبرات وتكنولوجيات للتصدي للتحديات المتزايدة.

وتتمثل الأولويات لتعزيز الحلول المجتمعية المستدامة فيما يلي:

- ◀ إعداد وبناء قدرات الهياكل المجتمعية كأبطال لاستعادة المناظر الطبيعية؛
- ◀ إجراء تقييم مجتمعي لبناء المصالح والتوقعات المجتمعية، والمداخل والمشاركة في استعادة النظم الإيكولوجية؛
- ◀ دعم إعداد الخطط التشاركية المحلية للاستعادة؛

- ◀ تعزيز الممارسات المستدامة التي تستعين بالمعارف التقليدية والظروف المحلية؛
- ◀ تعزيز مشاركة النساء والشباب في تخطيط وتنفيذ ورصد أنشطة الاستعادة.

3-8 القطاع الخاص

غالبًا ما تؤدي الممارسات غير المستدامة من جانب القطاع الخاص إلى تدهور رأس المال الطبيعي وبالتالي تحد من قدرة الأراضي والنظم الإيكولوجية المتدهورة على إنتاج تدفق ثابت ومستدام من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، في الفترة الحالية فضلًا عن للأجيال القادمة (اليونيب، 2007). والشركات المسؤولة لديها التزام أخلاقي باستعادة رأس المال الطبيعي المتدهور عن طريق دمج استدامة البيئة في خططها.

وتتمثل الأولويات لإشراك القطاع الخاص فيما يلي:

- ◀ تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل دمج استعادة المناظر الطبيعية الأرضية في عمليات الأعمال التجارية وسلاسل القيمة كجزء من استراتيجية الأعمال التجارية طويلة الأجل؛
- ◀ تشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة المتزايدة وممارسات الإدارة وخصوصًا في قطاع الطاقة (المائية، والشمسية، والطاقة) وقطاع التعدين كإحدى الفرص لتوليد منافع عالية وفي نفس الوقت للمساهمة في التزامات استعادة المناظر الطبيعية الوطنية؛
- ◀ من الضروري تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي من أجل التنمية الاجتماعية-الاقتصادية لأفريقيا.

4-8 التعاون الدولي والتقني

سيتم تنفيذ خطة العمل هذه من جانب الدول الأعمال بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة وشركاء التنمية المعنيين، ممن يملكون الخبرة التقنية، والأدوات والموارد لدعم تنفيذ خطة العمل. وسيؤدي مثل هذا التعاون، ضمن جملة أمور، إلى تيسير بناء القدرات، والحصول على المعارف ونقلها، والخبرة والتكنولوجيات لدعم مختلف الإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل هذه. وستدعم أيضا إعداد واستخدام أدوات الرصد والتقييم لتتبع حالة التنفيذ لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية عبر الإقليم. وعلاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى التعاون الدولي في تعبئة الموارد والتمويل لتكميل تعبئة الموارد المحلية من أجل التنفيذ الناجح للإجراءات المقررة في هذه العمل هذه.

وسوف تتعاون الدول الأعضاء من مختلف وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وشبكات البحوث والمنظمات غير الربحية. وتشمل هذه، على سبيل المثال وليس الحصر:

المنظمات الحكومية الدولية والمبادرات:

- المنظمات الحكومية الدولية التي تدعم المشاريع والبرامج الرامية إلى حفظ البيئة، والتخفيف من تغير المناخ ومكافحة تدهور الأراضي في أفريقيا، هي ضمن جملة منظمات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مثلا من خلال برنامج الحياة في جبال أفرومنتين)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من خلال مركز السياسات العالمية للنظم الإيكولوجية المرنة والتصحر)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (من خلال برنامجها بشأن الإنسان والمحيط الحيوي)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والبنك الدولي.

ويمكن أن يستعين برنامج الأمم المتحدة التعاوني للمسائل المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (UN-REDD+)،¹⁵ بدور التنظيم والخبرة التقنية لمنظمة الأغذية والزراعة واليونيدبي

¹⁵ <https://www.unredd.net/>

واليونيب، والمنظمات التي تدعم تنفيذ هذا البرنامج، من أجل دعم خطة العمل من خلال تنفيذ العمليات والإجراءات المزمعة التي تقودها REDD+ على المستوى الوطني والتي تتضمن نقاط الإجراءات المبينة في خطة العمل هذه.

شركاء التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف:

○ سيتم الاتصال بشركاء التعاون الإنمائي الثنائي التاليين، ضمن جملة شركاء، من أجل تقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل: مؤسسة تنمية أستراليا، والوكالة النمساوية للتنمية، والوكالة البلجيكية للتنمية، والوزارة الكندية للشؤون العالمية والمركز الكندي للبحوث الإنمائية (IDRC)، والوكالة الدولية للتعاون الإنمائي في الصين، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (DANIDA)، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفنلندية للتنمية الدولية (FINNIDA)، والوزارة الفرنسية للتعاون الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية (Afd)، والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا (BMZ)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والبرنامج الحكومي الأيرلندي لمساعدة البلدان النامية (Irish Aid)، والوكالة الاسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (MASHAV)، وبرنامج المؤسسة الإيطالية للتنمية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، والوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والتعاون الإنمائي الهولندي (وزارة التعاون الإنمائي)، ووكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية (NZAid)، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (NORAD)، والصندوق السعودي للتنمية، والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID)، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA)، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، ووكالة التعاون والتنسيق التركية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، ووكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة (USAID).

المنظمات الدولية، وغير الربحية والشبكات:

سكنون المنظمات الإقليمية والدولية والمبادرات التالية مشتركة بنشاط في تنفيذ خطة العمل: السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أفريقيا الشرقية (IGAD)، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS)، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل (OSS).

وتشمل المنظمات غير الربحية التي ستسهم في خطة العمل: الصندوق الأفريقي للأحياء البرية (AWF)، ومنظمة حياة الطيور الدولية، ومنظمة الحفظ الدولية (CI)، ومركز البحوث الحرجية الدولية (CIFOR)، وشركاء الزراعة الإيكولوجية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية (IUFRO)، والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة، والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة (IUCN) ومعهد الموارد العالمية (WRI).

وستحشد الدول الأعضاء أيضا مختلف المنابر والشبكات، مثل المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية (GLF) وجمعية استعادة النظم الإيكولوجية (SER)، من أجل الإبلاغ وإقامة الشبكات وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات بشأن استعادة النظم الإيكولوجية.

○ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) تولى القيادة في إعداد وتنفيذ مبادرات كثيرة لاستعادة الأراضي مثل تحدي بون. وهو ينسق الاتحاد الدولي الشراكة العالمية لاصلاح المناظر الطبيعية للغابات (GPFLR)، وشبكة من المنظمات الرائدة والأفراد التي أنشئت لدعم تحدي بون من خلال جمع المعلومات عن الاستعادة، وتيسير تقييمات الاستعادة، وبناء القدرات في مجال استعادة المناظر الطبيعية، وتوفير إطار تعاوني لتحقيق التزامات تحدي بون.

○ معهد الموارد العالمية (WRI) يدعم استعادة الأراضي في أفريقيا، على سبيل المثال من خلال توفير أدوات وطرائق مختلفة، مثل منهجية تقييم فرص الاستعادة (ROAM)، التي انتهت بإنشاء أطلس فرص استعادة المناظر الطبيعية للغابات.

○ المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لليونيب (UNEP-WMCM) يمكن أن يدعم خطة العمل الأفريقية، من خلال شبكته الواسعة النطاق من العلماء وواضعي السياسات حول العالم، مع البناء على خبرة الهامة في إعداد حسابات

- النظم الإيكولوجية ضمن إطار نظم المحاسبة البيئية الاقتصادية (SEEA)، وإعداد أطر الرصد والتقييم مثل أمانة الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي، ودعم مجموعة القيادة الأفريقية بشأن نهج تعميم التنوع البيولوجي.
- المركز العالمي للزراعة الحراجية (ICRAF)، هو مركز للامتياز العلمي الذي يعمل على تسخير منافع الأشجار للشعوب والبيئة، يمكن أن يدعم تنفيذ خطة العمل الأفريقية هذه من خلال بناء قدرات الحكومات والمزارعين على استخدام قوة الأشجار لتصبح الزراعة وسبل العيش مراعية أكثر للبيئة، ومستدامة من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية على المستويات، وبذلك تسهم في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية.
 - مركز البحوث الحرجية الدولية (CIFOR)، مؤسسة علمية غير ربحية تجري البحوث بشأن أكثر التحديات إلحاحا لإدارة الغابات والمناظر الطبيعية حول العالم، ستقوم بدعم خطة العمل الأفريقية هذه من خلال إجراء بحوث ابتكارية، وتمتية قدرات الشركات في مجال إدارة الغابات والمناظر الطبيعية، والمشاركة بنشاط في الحوار مع جميع أصحاب المصلحة لإرشاد السياسات والممارسات التي تؤثر على الغابات والشعوب في أفريقيا.
 - الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية (IUFRO)، شبكة دولية غير حكومية من العلماء في مجال الغابات تشجع على التعاون العالمي في البحوث المتعلقة بالغابات وفهم الجوانب الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية للغابات والأشجار، وسوف تدعم خطة العمل هذه مع الاستعانة بخبرتها في نشر المعارف العلمية إلى أصحاب المصلحة وصناع القرار ومساهمتها في سياسات الغابات وإدارة الغابات على أرض الواقع.
 - الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)، منظمة دولية غير ربحية تدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام حول العالم، وستدعم تنفيذ خطة العمل مع الاستعانة ببرامجها الجارية المتعددة عبر بلدان كثيرة في أفريقيا.
 - المنظمة الدولية للأراضي الرطبة تدعم حاليا عددا من مشاريع وبرامج استعادة الأراضي الرطبة في أفريقيا، مثل رأسمال المنغروف في أفريقيا، وبرنامج العشر سنوات الذي يموله DOB Ecology، الذي يهدف إلى حماية واستعادة مليون واحد من الهكتارات في نظم المنغروف الأفريقية لمنفعة الشعوب والطبيعة بحلول عام 2027.¹⁶
 - شركاء الزراعة الإيكولوجية، بطل غير ربحي من أبطال الإدارة المتكاملة للأراضي لمساعدة المجتمعات والمنظمات على زراعة أماكن صحية وقادرة على الصمود من الجذور فصاعدا، ويمكن أن تساعد في تنفيذ خطة العمل هذه عن طريق توفير الدعم لبناء القدرات في المجتمعات على إدارة مناظرها الطبيعية وتعزيز سبل العيش الريفية، وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامهما المستدام.
 - المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية (GLF) هو أكبر المنابر في العالم التي تقودها المعارف بشأن الاستخدام المستدام للأراضي، وهو مخصص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وسيكون آلية مفيدة لدعم خطة العمل. وقد ربط المنتدى 3900 منظمة مع أكثر من 231,5 مليون مشارك من أكثر من 148 بلدا. ويقدم المنتدى بصفة خاصة الدعم في تخضير أفريقيا من خلال المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100 وتعبئة الموارد. ويمكن أن يدعم المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية خطة العمل الأفريقية في التنفيذ الشامل للأنشطة المزمعة في المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100 ويقدم الدعم للبلدان في إعداد آليات تمويل ابتكارية للاستثمار في الزراعة المستدامة وسلاسل التوريد مع تحييد أثر تدهور الأراضي.
 - جمعية استعادة النظم الإيكولوجية (SER)، هي مجتمع عالمي من المهنيين يشترك بنشاط في الإصلاح الإيكولوجي الحساس وانعاش النظم الإيكولوجية المتهورة باستخدام طائفة واسعة من الخبرات، ومجموعات المعارف، والمنظورات الثقافية، وسيقدم الدعم لخطة العمل هذه من خلال تيسير الاتصالات وإقامة الشبكات، وتبادل المعلومات والمعارف بشأن الاستعادة الإيكولوجية وفي النهاية في إحداث تقدم في السياسات المتعلقة بالاستعادة الإيكولوجية.

9 - ترتيبات التنفيذ

1-9 الحوكمة: التوجه الاستراتيجي والإشراف

سيتم تنفيذ خطة العمل بواسطة جميع الدول الأفريقية الأعضاء بالتعاون مع منظمات شريكة وبموجب توجه شامل للسياسة وإشراف من الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN). ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (وكالة نيباد) ستؤدي دور الأمانة لتنسيق تنفيذ خطة العمل. ويرد أدناه وصف لأدوار ومسؤوليات الحوكمة، والتنفيذ والتنسيق فيما يتعلق بخطة العمل.

وجمعية الاتحاد الأفريقي، بوصفها أعلى كيان رئيسي وكيان صنع القرار في الاتحاد الأفريقي، ستوفر الأطر القانونية والسياساتية والمالية لتنفيذ التزامات بلدانه نحو استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية وتيسير الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل البنية التحتية.

والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN)، بدعم من أمانته، سيوفر أيضا إرشادات استراتيجية وسياساتية وقيادة عبر القارة وإشراف لضمان التنفيذ الفعال لخطة العمل. ومن بين جملة أمور، سيستعرض المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ويرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، ويعد توافق عام ويسني سياسات واستراتيجيات وبرامج جديدة لمكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في الإقليم.

وسينشئ المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي لجنة توجيهية رفيعة المستوى لخطة الأعمال الأفريقية لاستعادة النظم الإيكولوجية تتكون من الوزراء وكبار المسؤولين والخبراء من الدول الأعضاء يمثلون قطاعات البيئة، وتغير المناخ، والموارد الطبيعية وإدارة الأراضي، من أجل إبداء المشورة وتقديم إرشادات حول تنفيذ خطة العمل. وستخدم اللجنة وكالة نيباد وستعمل على نحو وثيق مع الإدارات والجماعات الاقتصادية الإقليمية لضمان التنسيق الصحيح والتجانس لسياسات استعادة النظم الإيكولوجية والخطط والبرامج عبر الأقليم.

وستقدم تقارير اللجنة إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة واللجان التقنية المتخصصة الأخرى.

وستعقد اجتماعات قمة وزارية أفريقية في المستقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وتقديم المزيد من توجهات السياسة، عند الاقتضاء.

2-9 آلية دعم التنفيذ والتنسيق

إن وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) والجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) ستقدم إشراف تقني شامل وتنسيق لتنفيذ خطة العمل. وستقود هذه الوكالة وتنسق تخطيط وتنفيذ مبادرات الاستعادة على المستوى القاري وتعزز إشراك أصحاب المصلحة والتنسيق من خلال الدول الأفريقية الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى الإقليمي.

وسيحشد مصرف التنمية الأفريقي (AfDB) استثمارات استراتيجية وييسر الحصول على التمويل لمشاريع استعادة النظم الإيكولوجية من جانب المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمالية/المصارف والتمويل الكلي على المستويين الإقليمي والوطني.

وعلى المستوى الوطني، سيبدأ تنفيذ خطة العمل بتعيين الكيانات الوطنية وفقا للقوانين والقواعد ذات الصلة في البلد. وتشجع المؤسسات الحكومية على المشاركة مع المؤسسات العلمية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز ودعم مشاريع وأنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على المستويين المحلي ودون الوطني فضلا عن تيسير بناء القدرات، والتدريب ونقل التكنولوجيا من أجل تحسين تخطيط وتنفيذ ورصد برامج استعادة النظم الإيكولوجية باستخدام النهج التصاعدي لضمان الملكية المحلية واستدامة تلك البرامج. وتشجع المؤسسات الأكاديمية على المشاركة مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة وشركاء التنمية

من أجل تعزيز ودمج استعادة النظم الإيكولوجية في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي وبرامج زيادة التوعية البيئية عبر القارة. وينبغي أن يعدوا ويقدموا دورة تدريبية ملائمة لتطوير المعارف، والمهارات والدراية، على النحو الوارد وصفه في القسم 2 أعلاه (فرص استعادة المناظر الطبيعية في أفريقيا).

وستؤسس وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) في شراكة مع مصرف التنمية الأفريقي (AfDB) وشركاء التنمية بوابة إلكترونية للاستعادة لكي تستخدمها الدول الأعضاء في تقديم المعلومات والوصول إليها عن استعادة النظم الإيكولوجية عبر أفريقيا من أجل تيسير تبادل المعارف وزيادة التوعية. ويمكن أن تشمل المعلومات المتبادلة من خلال البوابة الإلكترونية تقارير تقييم وطنية ودون وطنية عن حالة واتجاهات تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على المستويين الوطني والمحلي؛ والسياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية لاستعادة النظم الإيكولوجية؛ والتقييمات الوطنية لفرص الاستعادة، ومواد التعلم والإرشادات، وبناء القدرات وفرص تعبئة الموارد فضلا عن تقارير عن التقدم المحرز من مختلف البلدان الأفريقية نحو تحقيق التزاماتها وأهدافها الخاصة باستعادة النظم الإيكولوجية.

10 - الرصد والتقييم

ستتولى وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المسؤولية عن رصد وإبلاغ أداء برامج استعادة النظم الإيكولوجية عبر الإقليم والتقدم الشامل المحرز نحو تحقيق الالتزامات والأهداف المتعهد بها.

وتتطلب عملية قياس الاستعادة نظاما للرصد يستند إلى أفق زمني طويل الأجل. وعلاوة على ذلك، تنطوي الاستعادة ليس فحسب على الغطاء الشجري بل أيضا المكونات الأصغر جدا من الغطاء النباتي، وبناء عليه، يتطلب رصد الاستعادة أقمارا اصطناعية عالية دقة واقتناء الدقة لاكتشاف هذه التغيرات الصغيرة والمنتشرة والدقيقة في المناظر الطبيعية. وسيستفيد الرصد والتقييم من إطار نتائج مبادرة الجدار الأخضر الكبير لمنطقة الصحراء الكبرى والساحل (GGWSSI)¹⁷ والأدوات المتوافرة مثل أداة Cover Earth وأداة رسم خرائط الغطاء الشجري، والتي تستند إلى نهج أخذ العينات الذي يستعمل الصور المتاحة مجانا للجميع من Google Earth، وبالتالي تقدم حلا لبعض المسائل المرتبطة بالتكلفة ويؤيد توقيتها.

وسيتتد تحديد الأهداف ونظام الرصد لخطة العمل الأفريقية هذه إلى الالتزامات المتعهد بها أساسا على المستوى الوطني ومستويات أخرى مثل مستوى المناظر الطبيعية والمستوى العابر للحدود. وبصفة عامة، ينبغي أن يقوم وضع نظام الرصد بما يلي: (1) إشراك قطاعات وأصحاب مصلحة مختلفين على جميع المستويات؛ (2) النظر في المقايضات وإيجاد التوازن الصحيح بين التكاليف/الجهد، وخصوصا لنظام رصد مستدام طويل الأجل؛ و(3) إعداد استراتيجية اتصال لإبلاغ النتائج والدروس من عملية الرصد إلى أصحاب المصلحة لتمكين الإدارة التكيفية.

وينبغي أن يتضمن نظام رصد شامل المؤشرات التي تستعين بما يلي (AFR100):

- الاجتماعية الاقتصادية: تقييم صحة ورفاه الشعوب ضمن سياق أهداف الاستعادة
- السياسية: تقييم الزروف السياسية والسياسة المفضلة - في شكل قوانين جديدة أو معدلة من شأنها أن تمكن الاستعادة أو الدعم المرئي من رجال السياسة
- المالية: فهم تدفقات و/أو حجم الاستثمارات في أنشطة الاستعادة وتمويل مبادرات الاستعادة
- بيولوجية مادية: تقييم التغير المادة في استخدام الأراضي والغطاء الأرضي عبر الوقت.

والإجراءات والمعالم الرئيسية الإشارية خلال الفترة 2019-2030 المعروضة في المرفق الأول ستستخدم لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الأفريقية هذه.

¹⁷ GGWSSI = Great Green Wall for Sahara and the Sahel Initiative: <http://www.fao.org/3/a-i6476e.pdf>

المرفق الأول

تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية 2019-2030

مجموعة الإجراءات الرئيسية	الإجراءات قصيرة الأجل (2019-2020)	الإجراءات متوسطة الأجل (2021-2025)	الإجراءات طويلة الأجل (2016-2030)
1. تقييم فرص استعادة النظم الإيكولوجية	<ul style="list-style-type: none"> • توحيد الأنشطة والمبادرات نحو تحقيق أهداف أيشي على النحو المقترح في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي • تجميع مختلف الأدوات المتوافرة لتقييم فرص استعادة النظم الإيكولوجية وإتاحتها للدول الأعضاء • تقييم مدى النظم الإيكولوجية المتدهورة وأنواعها ودرجة تدهورها ومواقعها على المستويات الإقليمية، والوطني والمحلي والتكاليف المحتملة والمنافع المتعددة للنظم الإيكولوجية 	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء تقييم للفرص المتاحة لاستعادة النظم الإيكولوجية بنسبة 80 في المائة على الأقل في البلدان الأفريقية • تبادل التقييمات المستكملة لفرص استعادة النظم الإيكولوجية من خلال بوابة إلكترونية أنشأتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) 	<ul style="list-style-type: none"> • تبادل التقييمات المستكملة لاستعادة النظم الإيكولوجية من خلال بوابة إلكترونية أنشأتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)
2. تهيئة الظروف التمكينية لاستعادة النظم الإيكولوجية من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية المتاحة لتنفيذ استعادة النظم الإيكولوجية وتحديد أية فجوات إعداد وتنفيذ خطط استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية على المستويين الوطني والمحلي وتحديد أية فجوات • إجراء تخطيط قطاعي متكامل وتعزيز أوجه التآزر بين القطاعات لتعزيز النتائج المستدامة للمداخلات 	<ul style="list-style-type: none"> • دمج معلومات ومعارف عن تحديات رأس المال الطبيعي في الحسابات القومية، والتخطيط الإنمائي وصنع القرار • إنشاء صندوق استئماني إقليمي لدعم استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا. 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لدعم وظائف هياكل إدارة الغابات والمياه؛ واستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية
3. دمج استعادة النظم الإيكولوجية في السياسات القطاعية والخطط والبرامج ذات الصلة	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد سياسات واستراتيجيات قطاعية وطنية للنهوض بدمج الأراضي والنظم الإيكولوجية • إجراء تقييمات بيئية استراتيجية لمختلف القطاعات (مثل تطوير الطرق) لتحديد آثار التخفيف المحتملة وتدابير التخفيف المحتملة؛ 	<ul style="list-style-type: none"> • اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز توفير خدمات النظم الإيكولوجية ووظائفها في النظم الإيكولوجية المتدهورة مثل النظم الإيكولوجية للجبال وللغابات؛ • وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة للحرارة الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي المناسبة 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لدعم وظائف هياكل إدارة الغابات والمياه؛ واستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية

مجموعة الإجراءات الرئيسية	الإجراءات قصيرة الأجل (2019-2020)	الإجراءات متوسطة الأجل (2021-2025)	الإجراءات طويلة الأجل (2016-2030)
	<ul style="list-style-type: none"> • إنفاذ القوانين والاستراتيجيات لخطط إعادة التأهيل والاستعادة في المواقع الجديدة المفتوحة لأنشطة التعدين. • وضع تدابير لتعزيز الممارسات المستدامة، والتكنولوجيات النظيفة والفعالة التي تحد من تدهور الأراضي والنظام الإيكولوجي • إجراء تخطيط استباقي لاستخدام الأراضي من أجل ضمان أن تطوير البنية التحتية يدمج بفعالية احتياجات الاستخدامات الأخرى للأراضي؛ • إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأزرق لتتبع القاعدة الاقتصادية وتحفيز التحول الاجتماعي الاقتصادي 	<ul style="list-style-type: none"> • بالنظر إلى مبادئ استعادة المناظر الطبيعية الأرضية، بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي؛ • تعزيز حماية وحفظ المناطق الساحلية ونظم حواجز البحيرات لتيسير الإحياء الطبيعي والحد من تلوث النظم المائية والتنوع البيولوجي 	
<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء/تعزيز الآليات لإدارة المعارف وتبادلها • توثيق أفضل الممارسات من تقارير الرصد والتقييم لتبادلها بين الدول الأعضاء من خلال مختلف القنوات؛ • تنظيم زيارات دراسية على المستوى الإقليمي داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتبادل الخبرات والدروس بين الدول الأعضاء؛ • تشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من الاستثمار في مبادرات استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية مثل سوق الكربون 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع تدابير للرقابة على الأنشطة التي تؤدي إلى تدهور النظم الإيكولوجي ومعالجة الدوافع وراء فقدان التنوع البيولوجي • زيادة مبادرات الاستعادة من خلال التزامات جديدة وتنفيذ الالتزامات القائمة • تحديد المعارف المحلية القائمة في تطوير التكنولوجيات ذات الصلة بالاستعادة وتعزيز تبادلها ونشرها على نطاق واسع • إنشاء وتفعيل قطاع خاص إقليمي ومنبر للتكيف مع تغير المناخ وزيادة التوعية به بشأن التكنولوجيات الخضراء التي تحد من التلوث وتدهور النظم الإيكولوجية 	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء تدريب (عملي وأكاديمي)، بشأن المسائل المتعلقة باستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجي مثل الزراعة المستدامة، وإدارة مستجمعات المياه، واستعادة المناظر الطبيعية للغابات، ونظم المعلومات الجغرافية، وتقييم الأثر البيئي، والإدارة المتكاملة للسواحل على المستويات المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي • تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمكين مؤسسات البحوث من نقل المعارف عن تطوير التكنولوجيات النظيفة المكيفة لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية • اعتماد ودعم التكنولوجيات الابتكارية الحديثة 	<p>4. تخطيط وتنفيذ أنشطة ومشاريع وبرامج استعادة النظم الإيكولوجية</p>

مجموعة الإجراءات الرئيسية	الإجراءات قصيرة الأجل (2019-2020)	الإجراءات متوسطة الأجل (2021-2025)	الإجراءات طويلة الأجل (2016-2030)
	<ul style="list-style-type: none"> تنظيم منابر سنوية لأصحاب المصلحة لتبادل الأفكار والمنظورات بشأن تنفيذ نتائج خطة العمل هذه على المستويين دون الإقليمي والقاري. تجميع الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة (بما في ذلك المعارف التقليدية) والدروس المستفادة من مختلف المبادرات لمكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية؛ إجراء تقييم للاحتياجات من القدرات المجتمعية لتوثيق اهتمامات وتوقعات المجتمع، والمدخلات والمشاركة في استعادة النظم الإيكولوجية إنشاء هيكل مجتمعية للبناء القدرات كأبطال لاستعادة المناظر الطبيعية وتعزيز مشاركة النساء والشباب في تخطيط أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية وتنفيذها ورصدها. 	<p>فضلا عن معارف الشعوب الأصلية ذات الصلة باستعادة النظم الإيكولوجي وتيسير قدرة الشعوب المحلية في أفريقيا على تحمل تكاليفها</p> <ul style="list-style-type: none"> إنشاء و/أو تعزيز نظم المعلومات الوطنية والإقليمية عن التنوع البيولوجي لتعزيز إدارة البيانات وإعادة توطينها؛ إجراء تقييم سنوي لدمج مختلف النهج والأدوات المتعلقة باستعادة النظم الإيكولوجي (مثل المعلومات، ودعم القرار وأدوات التنفيذ) في إعداد برامج التنمية المحلية والوطنية والإقليمية؛ اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز توفير خدمات النظم الإيكولوجية والإنتاج المستدام. 	<p>والتعدين الأخضر والمساهمة في التزامات استعادة المناظر الطبيعية الوطنية؛</p>
<p>5. تنفيذ الإجراءات الداعمة (وسائل التنفيذ)</p>	<ul style="list-style-type: none"> تنظيم التوعية العامة في أفريقيا بشأن تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية وفرص الاستعادة؛ تيسير إجراء المشاورات بشأن تحديد التدابير لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية على مستويات التنفيذ المختلفة؛ إنشاء بوابة استعادة إلكترونية لكي تستخدمها الدول الأعضاء لتقديم والحصول على معلومات عن استعادة النظم الإيكولوجية عبر أفريقيا؛ إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى لخطة العمل الأفريقية لاستعادة النظم الإيكولوجية 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة ومشاركتهم، بما في ذلك الأكاديميين، والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ تعزيز التكيف مع التكنولوجيات السليمة الحالية والابتكارات المتعلقة باستعادة النظم الإيكولوجية؛ إنشاء و/أو تعزيز نظام المعلومات الوطني وأفضل الممارسات في مجال استعادة النظم الإيكولوجية. تحديد وكفالة الموارد للاستعادة. إقامة التعاون التقني والعلمي لتيسير الحصول 	<ul style="list-style-type: none"> إعداد ونشر أدوات الرصد بشأن الإدارة المستدامة للأراضي والاستعادة وخدمات أخرى تولدها النظم الإيكولوجية؛ إنشاء صندوق استئماني إقليمي لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية

مجموعة الإجراءات الرئيسية	الإجراءات قصيرة الأجل (2019-2020)	الإجراءات متوسطة الأجل (2021-2025)	الإجراءات طويلة الأجل (2016-2030)
	<ul style="list-style-type: none"> إجراء تقييم لفرص التمويل / إشراك الميزانيات (العامة، والخاصة وآليات التمويل الأخرى) إعداد استراتيجية لتعبئة الموارد 	<ul style="list-style-type: none"> على التكنولوجيات والابتكارات ذات الصلة لتحقيق أهداف الاستعادة. 	
6. الرصد والتقييم والإبلاغ ونشر النتائج	<ul style="list-style-type: none"> إعداد ونشر أدوات للرصد بشأن الإدارة المستدامة للأراضي والنظم الإيكولوجية واستعادتها تعزيز قدرة المجموعات التقنية على المستوى الوطني من أجل الرصد والتقييم والإبلاغ 	<ul style="list-style-type: none"> إعداد أو تعزيز آليات لرصد وتقييم آثار السياسات والبرامج والخطط. 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ نظام الرصد، والإبلاغ عن الالتزامات الوطنية وأنشطة الاستعادة وتبادل النتائج والدروس المستفادة لإرشاد الجهود المستقبلية للاستعادة

المرفق الثاني

أمثلة لأهداف وطنية أو التزامات مساهمة متعلقة بالهدف 15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي¹⁸
(استنادا إلى المعلومات في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي)¹⁹

البلد ²⁰	الأهداف الوطنية أو الالتزامات المشابهة ²¹
الجزائر *	الهدف 12: حماية وحفظ واستعادة النظم الإيكولوجية من أجل الحفاظ على توازنها، وضمان استدامتها وضمان الإنتاج المستدام لخدمات النظم الإيكولوجية، عن طريق استهداف حفظ 20 في المائة على الأقل من مساحة الأراضي، و5 في المائة من المناطق البحرية والساحلية واستعادة النظم الإيكولوجية الطبيعية على مساحة 5 ملايين هكتار على الأقل. الهدف 17: دمج نُهج التكيف مع تغير المناخ (مرونة النظام الإيكولوجي، واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، ومكافحة التصحر) ومنع المخاطر والكوارث الطبيعية في إدارة النظم الإيكولوجية.
بنن *	الهدف الاستراتيجي 16: استعادة وحماية النظم الإيكولوجية التي تقدم خدمات أساسية للمجتمعات، والفقراء والسكان المهمشين وتسهم في مخزون الكربون.
بوتسوانا	الهدف الوطني 15: بحلول عام 2025، سيتم حفظ سلامة النظم الإيكولوجية في جميع المناطق الإيكولوجية في بوتسوانا من خلال اعتماد نُهج الإدارة على مستوى النظام الإيكولوجي المبني على العمليات الإيكولوجية الرئيسية، حتى يمكنها المساهمة في التخفيف من تغير المناخ ومكافحة التصحر.
كابو فيردي	الهدف الوطني 9: بحلول عام 2025، ستكون كابو فيردي قد عززت الحماية والترابط المحسن واستعادت النظم الإيكولوجية الرئيسية حتى يمكنها الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية إلى الاقتصاد ورفاه السكان. الهدف الوطني 10/ بحلول عام 2018، سندمج جميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية للحفاظ عناصر القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ.
الكاميرون	الهدف 9: بحلول عام 2020 ينبغي إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية/الموائل المتدهورة لإعادة تواجد /أو إحياء الأنواع المفقودة والحفاظ على مستوى من الحفظ يضمن الاستدامة طويلة الأجل. الهدف 9 الفرعي: بحلول عام 2020 يعاد تأهيل 25 في المائة على الأقل من المواقع المتدهورة من جراء الحفاف والفيضانات ضمن النظام الإيكولوجي للأراضي شبه القاحلة.

¹⁸ الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفاظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.

¹⁹ يمكن الاطلاع عليها على الرابط: <https://www.cbd.int/nbsap/>.

²⁰ تشير البلدان المبينة بعلامة * إلى البلدان التي قدمت استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي بلغة بخلاف الإنجليزية. ولتيسير إمكانية قراءة هذه، ترجمت الأهداف الوطنية أو الالتزامات إلى الإنجليزية.

²¹ تستند إلى المعلومات الواردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المتاحة إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والتي يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي:

<https://www.cbd.int/nbsap/default.shtml>

البلد ²⁰	الأهداف الوطنية أو الالتزامات المشابهة ²¹
جزر القمر*	<p>الهدف باء-2: بحلول عام 2030، يخفض معدل فقدان جميع الموائل الطبيعية، بما فيها الغابات، إلى النصف على الأقل وإن أمكن بالقرب من الصفر، ويخفض بشكل كبير تدهور الموائل وتفتتها.</p> <p>الهدف جيم-2: بحلول عام 2030، يتم استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، واستعادة ما نسبته 50 في المائة على الأقل من الأنواع المنقرضة والحفاظ عليها على مستوى حفظ مستدام وطويل الأجل.</p> <p>الهدف دال-1: بحلول عام 2030، تحسن قدرة النظام الإيكولوجي على الصمود ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون من خلال تدابير الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة.</p>
الكونغو*	<p>الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.</p>
مصر	<p>الهدف الوطني 13: بحلول عام 2030، إجراء البحوث وتنفيذ التدابير والاستراتيجيات لتعزيز قدرة التنوع البيولوجي على الصمود أمام التصحر على المستوى المحلي.</p> <p>الهدف الوطني 14: بحلول عام 2025، التحقق من جميع تأثيرات تغير المناخ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ورصدها.</p>
إيريتريا	<p>الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال حفظ واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.</p> <p>الكربون من خلال الحفظ والاستعادة مع التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الوطني للتكيف وبرنامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف في إيريتريا. وتشارك إيريتريا في الجهود العالمية لاستعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.</p> <p>الهدف 5: بحلول عام 2020، جميع مواقع تجميع المياه والأراضي المتدهورة ذات النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي يتم إعادة تأهيلها ضمن النظام الإيكولوجي الأرضي.</p> <p>بحلول عام 2020، يتم خفض فقدان الموائل الطبيعية على نحو كبير، وتدهور وتفتت النظم الإيكولوجية.</p>
إثيوبيا	<p>الهدف 10: بحلول عام 2020، تحسن مساهمة التنوع البيولوجي للخدمات الإيكولوجية، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه من خلال زيادة غطاء الغابات من 12 في المائة إلى 14 في المائة؛ وزيادة تعيين الأراضي الرطبة من 4,5 في المائة إلى 9,0 في المائة ومضاعفة استعادة المناطق المتدهورة.</p> <p>إعادة تأهيل 22 مليون هكتار (15+7) من الغابات والأراضي المتدهورة بحلول عام 2030. وبين السنوات 2016 و 2020 يتمثل الهدف في زراعة ما يقرب من 4,56 مليون هكتار من الغابات (حوالي مليون هكتار من الغابات سنويا) باستخدام 21,35 مليار شتلة (4,27 مليار شتلة سنويا).</p>
غامبيا	<p>الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة.</p>

الأهداف الوطنية أو الالتزامات المشابهة ²¹	البلد ²⁰
خطة العمل 15: تعزيز قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل وتعزيز مساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون وضمان استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة.	غانا
الهدف 15: بحلول السنوات من 2011 إلى 2020 على الأقل، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.	غينيا*
الهدف الوطني 15: بحلول عام 2020، زيادة تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال تدابير الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية للغابات الأكثر حساسية والمتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.	غينيا - بيساو
الهدف 10: بحلول عام 2020، تستكمل الدراسات عن آليات التحقق والإبلاغ عن المستويات الحالية لمخزون الكربون في النظم الإيكولوجية للغابات (من خلال العملية الجارية REDD+)	غينيا الاستوائية
الهدف 4-2: بحلول عام 2028، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال حماية نظم إيكولوجية إضافية للغابات التي أنشأها المشروع الحالي ل-REDD+ في ليبيريا، بالإضافة إلى تعزيز مشروع التخفيف من تغير المناخ واستعادة أراضي الحشائش المتدهورة من خلال إعادة التشجير بحلول عام 2030.	ليبيريا
الهدف الاستراتيجي 15: بحلول عام 2025، إتمام تعزيز القدرة التكميلية للنظم الإيكولوجية ومساهمة التنوع البيولوجي الأرضي، وللمياه العذبة والبحري في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة ومكافحة التصحر.	مدغشقر*
الهدف 6: بحلول عام 2025، يتم استعادة وحماية 50 في المائة على الأقل من الموائل الأرضية المتدهورة. الهدف 15: بحلول عام 2025، حماية واستعادة إمدادات الخدمات المهمة للنظم الإيكولوجية.	ملاوي
الهدف 14: بحلول عام 2020، تحسين قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل من خلال تدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وتدابير مكافحة التصحر.	مالي*
جيم-2: اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة قدرة النظام الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، بما في ذلك من خلال الحفظ والاستعادة، وتدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وأوجه التآزر مع الإجراءات في إطار اتفاقيات ريو الأخرى (تغير المناخ ومكافحة التصحر).	المغرب*
الهدف 12: بحلول عام 2035 إعادة تأهيل 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية/الموائل المتدهورة، مع استعادة تنوعها البيولوجي وضمان استدامتها، بهدف تخفيف تأثيرات تغير المناخ ومكافحة التصحر. الهدف 15: بحلول عام 2025، الإدراك بمساهمة التنوع البيولوجي وتعزيزها لزيادة مخزون الكربون من أجل التخفيف من تغير المناخ والتكيف من حدته.	موزامبيق
الهدف 4-1: بحلول عام 2022، صيانة النظم الإيكولوجية التي تقدم خدمات أساسية وتسهم في الصحة، وسبل العيش والرفاه، وبدء برامج الاستعادة للنظم الإيكولوجية المتدهورة لنسبة 15 في المائة على الأقل من المناطق ذات الأولوية.	ناميبيا

البلد ²⁰	الأهداف الوطنية أو الالتزامات المشابهة ²¹
نيجيريا	الهدف 4: بحلول عام 2020، تخضع نسبة 15 في المائة من المناطق في النظم الإيكولوجية المتدهورة في نيجيريا لبرامج الاستعادة والإدارة المستدامة.
رواندا	الهدف 5: (P.64) بحلول عام 2020، يتم حماية النظم الإيكولوجية الطبيعية، وخصوصا مواقع "التحالف من أجل منع مطلق للانقراض (AZE)" ويخفض تدهورها وتفتتها. الهدف 14: بحلول عام 2020، يتم تغطية 30 في المائة من البلاد بالغابات وبالتالي زيادة مخزون الكربون والمساهمة في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.
سيشيل	المشروع 19: حساب الكربون المخزن والمحجوز سنويا في النظم الإيكولوجية في سيشيل. المشروع 20: تحديد التهديدات الرئيسية المفروضة على التنوع البيولوجي في سيشيل من تذبؤات تغير المناخ والبدء في تدابير التخفيف. المشروع 21: معالجة التهديدات الأولية الحالية لتغير المناخ على التنوع البيولوجي. المشروع 31: تدار الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ويتم تنسيقها وتنفيذ بفعالية ويتم دمجها في الإطار الأوسع نطاقا للحكومة البيئية.
الصومال	الهدف الاستراتيجي 15: بحلول عام 2030، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.
جنوب أفريقيا	النتيجة 1-4: حفظ التنوع البيولوجي بدعم خطة إصلاح الأراضي والفرص الاجتماعية الاقتصادية لحائزي الأراضي المجتمعية؛ النتيجة 2-2: التكيف القائم على النظام الإيكولوجي أثبت أنه يحقق منافع متعددة في سياق التنمية المستدامة النتيجة 3-6: تم دمج اعتبارات التنوع البيولوجي في إعداد وتنفيذ أدوات السياسة والأدوات التشريعية وغيرها من الأدوات. النتيجة 5-1: تمكين الظروف على مستوى الاقتصاد الكلي لتخطيط المهارات، وتنمية وتقييم القطاع ككل. النتيجة 5-2: نظام محسن لتنمية المهارات يتضمن احتياجات قطاع التنوع البيولوجي النتيجة 5-3: تنشأ الشراكات والمؤسسات ويتم تمويلها لتحقيق ولاياتها نحو تسليم خدمات محسنة.
جنوب السودان	بحلول عام 2021، تقديم الدراسات عن معدل فقدان الموائل نحو تعزيز تنفيذ سياسة استخدام الأراضي وإنفاذ التشريعات ذات الصلة بحفظ الموائل الطبيعية.
السودان	هدف المكون: حفظ وتنمية وإدارة المنطقة الخاضعة للغابات لتعزيز الحماية البيئية، وتقليل تدهور التربة وحفظ التنوع البيولوجي. هدف المكون: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر. هدف المكون: تعظيم قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل الذي لديه تنوع بيولوجي عالي وأكبر قدرة على التصدي لآثار تغير المناخ.

الأهداف الوطنية أو الالتزامات المشابهة ²¹	البلد ²⁰
الهدف 15: بحلول عام 2022، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون في اسواتيني، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.	اسواتيني
الهدف الاستراتيجي 4-3: تخفيف/منع التهديدات البيئية نحو النظم الإيكولوجية. الهدف الاستراتيجي 5-1: حماية التنوع البيولوجي واستعادته. الهدف الاستراتيجي 5-2: تحسين قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل وصيانة/تعزيز خدمات النظم الإيكولوجية.	تونس*
الهدف الوطني: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.	أوغندا
الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.	جمهورية تنزانيا المتحدة
الهدف 13: بحلول عام 2020، مكافحة التصحر، وتعزيز قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل من خلال حفظ واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة.	زيمبابوي

المرفق الثالث

الالتزامات القطرية بموجب المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات (AFR100)
(المصدر: الموقع الشبكي للمبادرة: <http://afr100.org/content/countries>)

المدخلات ذات الأولوية	سنة الالتزام	الالتزام (مليون هكتار) بحلول 2030	البلد
<ul style="list-style-type: none"> إعادة التحريج إحياء وتحسين إدارة المزارع الحرجية القائمة 	2016	0.5	1. بنن
<ul style="list-style-type: none"> إنشاء مزارع الأشجار وإدارتها المستدامة الحماية، والتجدد الطبيعي والوقاية من الحرائق للمنتزهات والمحميات الطبيعية تطوير الحراجة الزراعية: من نظم أشجار المحاصيل المختلطة إلى مساحات مشجرة مكافحة التحات والفيضانات من خلال المصاطب المدرجة بالحشائش/الأشجار/الشجيرات الزراعة الإيكولوجية حماية ضفاف الأنهار واستعادة الأخاديد 	2015	2	2. بوروندي
<ul style="list-style-type: none"> إعداد وتنفيذ برنامج عبر الحدود بين بوركينافاسو والنيجر لاستعادة رأس المال الطبيعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود تعزيز أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والتكيف مع تغير المناخ تحسين الأمن الغذائي والتغذية، فضلا عن دخل المنتجين من خلال تعزيز أنشطة توليد الدخل تهيئة التعليم البيئي وبرامج التدريب في مجال مكافحة تدهور الأراضي 	2018	5	3. بوركينافاسو
<ul style="list-style-type: none"> إنشاء مزارع الأشجار وإدارتها المستدامة حماية التجدد الطبيعي والوقاية من الحرائق في المنتزهات والمحميات الطبيعية تطوير الحراجة الزراعية: من نظم أشجار المحاصيل المختلطة إلى مساحات مشجرة مكافحة التحات والفيضانات من خلال المصاطب المدرجة بالحشائش/الأشجار/الشجيرات الزراعة الإيكولوجية حماية ضفاف الأنهار واستعادة الأخاديد 	2017	12	4. الكاميرون

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول 2030	سنة الالتزام	المدخلات ذات الأولوية
5. جمهورية أفريقيا الوسطى	3.5	2016	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء جرد للأراضي المتدهورة وتحليل الدوافع وراء إزالة الغابات • دعم حلقات العمل والترتيبات المؤسسية لتنفيذ AFR100 في جمهورية أفريقيا الوسطى
6. تشاد	1.4	2017	<ul style="list-style-type: none"> • سيتم تحديدها من خلال تقييم فرص الاستعادة
7. كوت ديفوار	5	2016	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة التشجير والتجدد الطبيعي للغابات المنتجة • الحماية والتجدد الطبيعي، بما في ذلك تعزيز زراعة المنتزهات • الحماية، والتجدد الطبيعي وتعزيز زراعة الغابات الساحلية، والغابات الشاطئية، والأراضي الرطبة • تعزيز زراعة الأشجار الأصلية في الغابات الزراعية للكاكاو، ونظم أشجار المحاصيل الأخرى وتطوير مزارع الأشجار
8. جمهورية الكونغو الديمقراطية	8	2016	<ul style="list-style-type: none"> • استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة والتي أزيلت غاباتها • تحسين الأنشطة الاقتصادية والأمن الغذائي • قدرة السكان على الصمود أمام تغير المناخ والتكيف معه • استعادة المناظر الطبيعية في مشاريع التنمية المستدامة، وفرص تمويل المناخ، فضلا عن مشاريع الاستعادة الجدية طويلة الأجل • الوثائق الوطنية التي تدمج مكونات استعادة المناظر الطبيعية المتدهورة
9. إثيوبيا	15	2016	<ul style="list-style-type: none"> • دعم إثيوبيا في الوفاء بهدف الاقتصاد الأخضر المرن (CRGE) أمام المناخ وتحقيق حالة الدخل المتوسط بحلول عام 2025 مع الانتقال إلى اقتصاد أخضر قادر على الصمود أمام المناخ • زيادة الأساس العلمي في عمليات صنع القرار من أجل تخطيط وتنفيذ استعادة المناظر الطبيعية القائمة على الأشجار • دعم توليد المنافع المستدامة من المناظر الطبيعية للغابات المستعادة وعمليات الاستعادة للسكان المحليين والاقتصاد الوطني • تحديد ومعالجة الظروف التمكينية (الأطر السياسية والقانونية، والحوافز، وسلاسل القيمة وظروف السوق) اللازمة للاستعادة طويلة الأجل القائمة على الأشجار على نطاق واسع
10. غانا	2	2015	<ul style="list-style-type: none"> • استعادة المنطقة الإيكولوجية لساوانا في شمال غانا ذات التنوع البيولوجي الثري، ولكنها مهددة بفقدان النظم الإيكولوجية والموائل المهمة • استعادة مناطق التحول ومناطق الغابات في غانا المهددة بالتعدين، وإنتاج الفحم والأنشطة الزراعية غير المستدامة
11. غينيا	2	2016	<ul style="list-style-type: none"> • سيتم تحديدها خلال تقييم فرصة الاستعادة

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول 2030	سنة الالتزام	المداخلات ذات الأولوية
12. كينيا	5.1	2016	<ul style="list-style-type: none"> التحريج وإعادة التحريج للغابات الطبيعية من خلال زرع الأشجار والتجدد الطبيعي المساعد إعادة تأهيل الغابات الطبيعية المتدهورة من خلال زراعة الأشجار والتجدد الطبيعي المساعد استخدام الأشجار على أراضي المزارع، باعتبارها المحصول الأساسي أو المختلط (الحراثة الزراعية) إنشاء مزارع الأشجار لغرض الاستخدام التجاري في الأماكن المناسبة إنشاء حواجز الأشجار على مدى حدود الجداول، والأنهار، والبحيرات، والأراضي الرطبة والخزانات، والطرق والسكك الحديدية من خلال الزراعة المباشرة للأشجار أو التجدد الطبيعي المساعد استعادة أراضي الرعي وإدارتها: تحسين إدارة أراضي الرعي وتجديدها لاستخدام كلا الأحياء البرية والمراعي
13. ليبيريا	1	2015	<ul style="list-style-type: none"> دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال الغطاء النباتي المتزايد لتحسين خدمات النظام الإيكولوجي في المناطق المتدهورة، وزيادة الدخل في الريف، وتحسين ثراء التنوع البيولوجي. تحسين تبادل البيانات والمعلومات بشأن استخدام الأراضي لإرشاد تخطيط استخدام الأراضي. المساهمة في برنامج REDD+ من خلال استعادة الأراضي المتدهورة ودعم سبل العيش المحلية على مستوى المجتمع.
14. مدغشقر	4	2015	<ul style="list-style-type: none"> تحويل مناطق كبيرة من الأراضي التي أزيلت غاباتها والمتدهورة إلى نظم إيكولوجية قادرة على الصمود ومتعددة الوظائف بهدف تحسين الاقتصاديين المحلي والوطني تحسين أمن المياه وإمداداتها حماية التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للغابات
15. ملاوي	4.5	2016	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز التكنولوجيات الزراعية (زراعة الحفظ، والتجدد الطبيعي بإدارة المزارعين، والحراثة الزراعية): 3730790 هكتار الغابات المجتمعية والأراضي المشجرة المجتمعية/الخاصة: 753471 هكتار إدارة الغابات الطبيعية وإدارة مزارع الغابات: 3401279 هكتار حفظ التربة والمياه: 1043768 هكتار استعادة ضفاف الأنهار والجداول المائية: 36478 هكتار

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول 2030	سنة الالتزام	المدخلات ذات الأولوية
16. موزامبيق	1	2015	<ul style="list-style-type: none"> • رسم خرائط أراضي الغابات المتدهورة • إقامة مشاتل للأشجار الحرجية • استعادة أراضي الغابات المتدهورة • الإدارة المجتمعية للغابات • تعويضات التنوع البيولوجي • الإنتاج المستدام للفحم
17. النيجر	3.2	2015	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة تأهيل مستهدفة وحماية مستجمعات المياه في مصب النهر وتطوير ري الزراعة في الأراضي المنخفضة • البرامج الثنائية لاستعادة القدرة على الصمود في المجتمعات الريفية في منطقة هطول تتراوح بين 400 إلى 600 ملليمتر و"إعادة تخضير" المناظر الطبيعية المتدهورة • زيادة التجدد الطبيعي الذي يقوده المزارعون (FMNR) بالارتباط مع مبادرات التنمية الزراعية والأمن الغذائي • تقديم منح وخدمات تطوير الأعمال التجارية لزيادة نماذج الأعمال التجارية التي يقودها القطاع الخاص المتصلة بالاستعادة وتحسين NMR • TerrAfrica، والجدار الأخضر الكبير، مشروع إقليمي لمرفق البيئة العالمية لبناء الأساس لزيادة الاستعادة والشراكة AFR100
18. نيجيريا	4	2017	<ul style="list-style-type: none"> • استعادة الإنتاجية الإيكولوجية للأراضي، والمياه والزراعة من أجل سبل العيش المستدامة • تعزيز التعاون الإقليمي، وتوسيع الفرص للتمويل، والبحوث وتنمية قدرات أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الاستعادة على أرض الواقع • تحسين سبل عيش الأسر في الأراضي الجافة حيث يهدد التدهور المفرط للأراضي القدرة على التعامل مع تأثيرات تغير المناخ • إزالة الصراعات المستندة إلى الموارد الطبيعية الناشئة عن تدهور الأراضي، وخصوصاً نتيجة للرعي المفرط والممارسات الأخرى غير المستدامة لإدارة الأراضي • التعجيل بالتنوع الاقتصادي والتصنيع من خلال إعادة إحياء الصناعات القائمة على الغابات من أجل العمالة، والحد من الفقر وخلق الثروة • اكتشاف فرص أوسع نطاقاً لإشراك القطاع الخاص
19. جمهورية الكونغو	2	2016	<ul style="list-style-type: none"> • إقامة وإدارة المزارع المستدامة للأشجار • الحماية، والإدارة المستدامة للغابات وتراخيص الغابات الطبيعية • تطوير نظم السلع من محاصيل الأشجار والحرجة الزراعية

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول 2030	سنة الالتزام	المداخلات ذات الأولوية
20. السودان	14.6	2017	<ul style="list-style-type: none"> تقييم منافع الاستعادة للمجتمعات المحلية تنظيم حلقات عمل لتحديد هدف للهكتار الذي سيتم استعادته إنشاء مجلس لتقييم فرصة الاستعادة الوطنية وإعداد خطة للتنفيذ
21. رواندا	2	2011	<ul style="list-style-type: none"> دعم تحقيق رؤية عام 2020 وأهداف التنمية الاقتصادية والحد من الفقر من خلال زيادة استعادة الغابات القائمة على الأشجار وإعادة المناظر الطبيعية للغابات إلى هيئتها الأصلية (FLR) من أجل تحسين ممارسات المحاصيل والثروة الحيوانية، والأمن الغذائي، ودخل المزارعين تحسين التعقيبات القائمة على الأدلة العلمية لتخطيط وتنفيذ إعادة الغابات القائمة على الأشجار إلى هيئتها الأصلية في حلقات الغابات وتنفيذ إعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية القائمة على الأشجار، بما في ذلك بناء القدرات في مجال الوسائل الجديدة من حيث التكلفة لقياس التغير توسيع الفرص للاستثمار في إعادة الغابات القائمة على الأشجار إلى هيئتها الأصلية على المدى الطويل من خلال تهيئة الظروف التمكينية للمؤسسات الاجتماعية، والمانحين والمستثمرين.
22. السنغال	الالتزام قيد الإعداد	2016	<ul style="list-style-type: none"> تعبئة أصحاب المصلحة الرئيسيين وشركاء الاستعادة وتعزيز المنابر للنهوض بتبادل المعلومات وتنسيق المداخلات تقييم فرص الاستعادة وصياغة استراتيجيات لزيادة الاستعادة تعزيز الجهود لزيادة التجدد الطبيعي الذي يقوده المزارعون (FMNR) وزراعة الأشجار الدائمة الخضرة في المناطق المتدهورة في Peanut Basin تقييم الجهود الرامية إلى تعزيز زراعة الحفظ (الجرائة المخففة)، والتجدد الطبيعي الذي يقوده المزارعون (FMNR) والحراجة الزراعية والممارسات الزراعية الأخرى الذكية مناخيا (CSA) تنظيم زيارات لتبادل ودعم التعلم والتدريب فيما بين النظراء تحليل نماذج الأعمال التجارية والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص في الاستعادة إعداد نظم للرصد لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاستعادة على نطاق واسع
23. جنوب أفريقيا	3.6	2017	<ul style="list-style-type: none"> الاحتفاظ بالمياه واستقرار المناظر الطبيعية (التحات، مكافحة التصحر) إزالة المدرجات المتفرقة والكثيفة للنباتات الغازية وزحف الشجيرات إعادة الغطاء النباتي إعادة تأهيل التربة واستعادة الدونغا مدخلات إضافية سيتم تحديدها من خلال تقييمات فرص الاستعادة

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول 2030	سنة الالتزام	المدخلات ذات الأولوية
24. اسواتيني	0.5	2017	* ما زالت تقوم بصياغة المدخلات
25. جمهورية تنزانيا المتحدة	5.2	2018	<ul style="list-style-type: none"> • تنظيم اجتماعات لأصحاب المصلحة الرئيسيين وشركاء الاستعادة، وتعزيز المنابر لتبادل المعلومات والتعاون في مجال الاستعادة • تحديد نطاق وزيادة حالات الاستعادة الناجحة، وتشخيص العوامل الرئيسية للنجاح وتهيئة الظروف، وتقييم فرص الاستعادة • تنظيم زيارات لتبادل ودعم التعلم والتدريب فيما بين النظراء • تحليل نماذج الأعمال التجارية والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص • تيسير الحصول على تمويل إضافي، حسب الضرورة، بما في ذلك GCF وآخرون • إعداد إطار للرصد لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاستعادة
26. توغو	1.4	2015	<ul style="list-style-type: none"> • استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة والتي أُزيلت غاباتها • تحسين الأنشطة الاقتصادية والأمن الغذائي • زيادة المرونة والقدرة التكيفية للسكان أمام تغير المناخ
27. أوغندا	2.5	2014	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الحراثة الزراعية والمناطق الشجرية • تيسير التجدد الطبيعي.
المجموع	110		

المراجع

- Afr100. Guiding Principles for Measuring and Monitoring Progress on Forest and Landscape Restoration in Africa. AFR100 Working Paper Series.
- Africa Development Forum (2016). *Confronting Drought in Africa's Drylands, Opportunities for Enhancing Resilience*.
- AGRA. (2017). Africa Agriculture Status Report: The Business of Smallholder Agriculture in Sub-Saharan Africa (Issue 5). Nairobi, Kenya: Alliance for a Green Revolution in Africa (AGRA). Issue No. 5.
- Bonn Challenge Barometer of Progress: Spotlight Report. IUCN (2017).
- De Groot, R.S., j. Blignaut, S. Van der Ploeg, J. Aronson, T. Elmqvist and J. FARLEY (2013). *Benefits of Investing in Ecosystem Restoration*. Conservation Biology, 2013, Vol.27(6), pp.1286-1293.
- Economics of Land Degradation (ELD) Initiative. 2013. The rewards of investing in sustainable land management. Interim Report for the ELD Initiative: A global strategy for sustainable land management. http://www.eld-initiative.org/fileadmin/pdf/ELD-Interim_Report_web.pdf
- Elmqvist, T, T, H Seta`la, S,N Handel, S van der Ploeg, J Aronson, JN Blignaut, E Gomez-Baggethun, DJ Nowa, J Kronenberg and R de Groot (2015). Benefits of restoring ecosystem services in urban areas. Current Opinion in Environmental Sustainability 14:101–108.
- Global Environmental Facility (GEF) and United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD) secretariats. 2011. Land for Life: Securing our Common Future. <https://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/publication/SLM-english-1.pdf>
- FAO (2002) Land Degradation Assessment in Drylands (LADA) Project: Meeting Report, 23-25 January 2002 (World Soil Resources Reports).
- FAO (2011). The state of the world's land and water resources for food and agriculture (SOLAW): Managing systems at risk. FAO, Rome and Earthscan, London. <http://www.fao.org/docrep/015/i1688e/i1688e00.pdf>
- FAO (2014). The State of World Fisheries and Aquaculture. Opportunities and challenges. FAO, Rome.
- FAO (2016). Global Forest Assessment 2015. How are the world's forests changing? Second edition. FAO, Rome (<http://www.fao.org/3/a-i4793e.pdf>).
- IEA (International Energy Agency), 2014a. Africa Energy Outlook, Paris: OECD/IEA.
- IPBES (2018): Summary for policymakers of the regional assessment report on biodiversity and ecosystem services for Africa of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services. E. Archer, L. E. Dziba, K. J. Mulongoy, M. A. Maoela, M. Walters, R. Biggs, M-C. Cormier-Salem, F. DeClerck, M. C. Diaw, A. E. Dunham, P. Failler, C. Gordon, K. A. Harhash, R. Kasisi, F. Kizito, W. D. Nyingi, N. Oguge, B. Osman-Elasha, L. C. Stringer, L. Tito de Morais, A. Assogbadjo, B. N. Egoh, M. W. Halmy, K. Heubach, A. Mensah, L. Pereira and N. Sitas (eds.). IPBES secretariat, Bonn, Germany.
- IPBES (2018): Summary for policymakers of the assessment report on land degradation and restoration of the Intergovernmental Science- Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services. R. Scholes, L. Montanarella, A. Brainich, N. Barger, B. ten Brink, M. Cantele, B. Erasmus, J. Fisher, T. Gardner, T. G. Holland, F. Kohler, J. S. Kotiaho, G. Von Maltitz, G. Nangendo, R. Pandit, J.

- Parrotta, M. D. Potts, S. Prince, M. Sankaran and L. Willemsen (eds.). IPBES secretariat, Bonn, Germany. 44 pages.
- Kirui, O. K., and Mirzabaev, A. (2014). Economics of land degradation in Eastern Africa (No. 128). ZEF Working Paper Series. Center for Development Research (ZEF), University of Bonn, Germany.
- Laurance, W. F., Mahmoud, M. I., and Kleinschroth, F. (eds.). (2017). "Infrastructure expansion and the fate of Central African forests," in *Central African Forests Forever* (Berlin: Central African Forests Commission (COMIFAC) and German Development Bank, KfW), 88–95.
- UNCCD (2013). The Economics of Desertification, Land Degradation and Drought: Methodologies and Analysis for Decision-Making. Background document. UNCCD 2nd Scientific Conference. http://2sc.unccd.int/fileadmin/unccd/upload/documents/Background_documents/Background_Document_web3.pdf
- UNCCD (2016) *A Natural Fix, A Joined-Up Approach to Delivering the Global Goals for Sustainable Development*, Bonn.
- UNEP (2007). *Global Environment Outlook: Environment for Development (GEO4)*. Nairobi, Kenya: UNEP. Retrieved from https://na.unep.net/atlas/dAtlas/sites/default/files/GEO-4_Report_Full_en.pdf
- UNEP (2015) *The Emissions Gap Report 2015*. United Nations Environment Programme (UNEP), Nairobi.
- UNEP-WCMC (2016) *The State of Biodiversity in Africa: A mid-term review of progress towards the Aichi Biodiversity Targets*. UNEP-WCMC, Cambridge, United Kingdom.

قام بتجميعها الدكتور سام كانيامبيوا
مقدمة إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
UNEP CONV CBD IS CD
أكتوبر/تشرين الأول 2018